الفصل الثانى

المجتمع الدولى
والنظام السياسى الدولى

obeikandl.com

obeikandl.com

حول مفهوم كل من المجتمع الدولى (International Community) والنظام السياسى الدولى (International Political System):

بداية يمكن القول بأن العمود الفقرى لأى مجتمع دولى هو مجموع تلك المجتمعات السياسية الفردية التى تشكل فى النهاية ما يمكن أن نطلق عليه مجتمع الدول أو الأمم Society of Nation .

وتتكون كل واحدة من تلك المجتمعات السياسية التى تسمى بالدولة القومية Nation-State من شعب وإقليم وحكومة واقتصاد هذا فى إطار شخصية لها ذاتيتها القومية المميزة أو ما يحلو للبعض أن يسميه بالثقافة القومية التى تساعد على توحيد هذا المجتمع فى مواجهة غيره من المجتمعات القومية المنافسة. وهم يعنون بهذه الثقافة الموحدة (Unifying Culture) منظومة القيم والتقاليد والأعراف والعادات التى يتشارك فيها أفراد هذا المجتمع وتغذى فيهم الشعور بالانتماء إلى مجتمعهم فى ظل إحساس عام مشترك بوحدة الهدف والمصير. وقد أطلق اساتذة العلوم السياسية والعلاقات الدولية على هذه الثقافة الموحدة، الشخصية القومية (National Character) التى ينسبون إليها العديد من التأثيرات الهامة خاصة عندما يتعلق الأمر بالاستجابات السلوكية لهذه المجتمعات السياسية فى محيطها الدولى الاجتماعى الأوسع.

من هنا يمكن القول بأن هذه العناصر الأساسية التى سلفت الإشارة إليها تشكل فى مجموعها مقومات وجود الدولة، وبدون توافرها بصورتها الكاملة، ينتفى شرط قيامها كوحدة مستقلة وفاعلة فى المجتمع الدولى الذى يجمعها بغيرها من الدول.

وعلى الجانب الآخر، فإنه يمكن الزعم بوجود مجتمع دولى حقيقى عندما يتاح له أن يضم فى عضويته هذه الدول القومية، وضمن هذه العضوية تحظى بعض الدول دون غيرها باعتراف دولى واسع بأنها دول كبرى ذات قوة ونفوذ ومكانة وتأثير. ويتحقق انضمام أى دولة إلى المجتمع الدولى بالمعنى الذى أشرنا إليه بعدة طرق ووسائل منها:

(أ) ن تصدر تلك الدولة تصريحا سياسيا تعبر فيه عن رغبتها فى الدخول إلى عضوية المجتمع الدولى كما تتعهد باحترام ما يفرضه عليها هذا الانضمام من التزامات ومسئوليات دولية، ويطلق على هذا التصريح عادة Policy Declaration .

(ب) أن تقدم الدول الأخرى اعترافها الدبلوماسى بهذه الدولة الجديدة مما يعنى الإيذان لها بالدخول فى عضوية المجتمع الدولى بكل ما يترتب على هذه العضوية من نتائج وآثار دولية سواء بالنسبة إليها أو بالنسبة لغيرها من الدول.

(جـ) دخول دولة إلى المجتمع الدولى كوريث لدولة أخرى سابقة عليها اضمحل كيانها السياسى وتجزأ لسبب أو آخر واعتراف الدول الأخرى بها كوريث لها إما اعترافا شرعيًا قانونيا (De Jure Recognition) أو اعترافا واقعيا بصرف النظر عن شرعيته القانونية (De Facto Recognition) .

وأيا ما كان الأمر فإن القانون الدولى بما يتضمنه من قواعد ومعايير وأحكام قد أرسى الأسس التى يستند إليها الاعتراف بالدولة ككيان مستقل ذات سيادة وطنية كاملة وغير مشروطة، فهو يحدد شروط هذا الاعتراف الدبلوماسى والصور التى يمكن أن يتم بها أو يتمثل عليها والتي بها تتحقق الشرعيةالدولية لتلك الكيانات السياسية المستقلة، إلخ.

وعلى الرغم من أهمية الاعتراف الدبلوماسى بالدولة من قبل غيرها من الدول الكائنة فى المجتمع الدولى، إلا أن هذا الموضوع بالذات كثيرًا ما يشوبه نوع من سوء الفهم مما يثير الكثير من الجدل الدولى حوله، ومن ذلك على سبيل المثال: هل يعنى سحب الاعتراف بالدولة من قبل غيرها من الدول أن هذه الدولة لم تعد قائمة أو أنها فقدت مبرر وجودها فى هذا المجتمع الدولى، حتى وأن كان الهدف من سحب الاعتراف هو إظهار تلك الدولة بمظهر الخارجة على القانون (Outlaw) وأنها لم تعد تبعا لذلك مؤهلة للتحدث باسم شعبها مع الدول الأخرى الأعضاء فى المجتمع الدولى؟ ومن الأمثلة التاريخية البارزة لذلك، رفض الدول الأوروبية الملكية الاعتراف بشرعية النظام الثورى

الذى قام فى فرنسا فى أعقاب ثورتها الكبرى فى عام ١٧٨٩. إن الإجابة على التساؤل السابق تكمن فى أن هذا الإجراء بسحب الاعتراف كثيرًا ما أسيء استخدامه لأغراض سياسية، وأن كان لا يرقى من الناحية القانونية إلى مستوى إنكار وجود الدولة ككيان فعلى قائم وله حضوره فى الحياة السياسية الدولية.

وإذا تركنا الجانب المتعلق بالاعتراف الدبلوماسى إلى الجانب الآخر المتعلق بطبيعة الوضع القانونى(Legal Status) الذى يتقرر للدولة من جراء عضويتها فى مجتمع الدول، فسوف نجد أن القاعدة المستقرة التى يأخذ بها القانون الدولى هنا، هى أن كل الدول تتمتع بنفس القدر من السيادة والمساواة حتى وأن تباينت تلك الدول عن بعضها فى احجامها وتعداد شعوبها ورفعتها الجغرافية ونوع حكوماتها ومستويات نموها الاقتصادى، إلخ، فالدولة متى حصلت على هذا الاعتراف القانونى بها أصبح من حقها أن تمارس اختصاصها بموجب صلاحيات السيادة المقررة لها والمعترف دوليا بها، على كل ما يجرى داخل إقليمها دون أن يكون لقوة أخرى خارجية أى سلطان عليه.

وبعيدا عن هذه المساواة القانونية التامة التى يكفلها القانون الدولى لكافة الدول في كل ما يتعلق بأمور السيادة والصلاحيات المترتبة عليها، فإن الدول من الناحية العملية الواقعية تتفاوت كثيرًا فيما بينها من حيث مستويات القوة والتأثير والنفوذ الذى تمارسه فى مواجهة بعضها البعض، وهى الظاهرة التى يطلق عليها Gradations of Power and Influence ، وتلك بديهية مستقرة ولا خلاف عليها فى قاموس السياسة الدولية. وربما لهذا السبب تسمى الدول أحيانا بالقوى (Powers) ، فيقال القوى الكبرى، والقوى المتوسطة، والقوى الصغرى، إلخ، وقد كان التعبير المستخدم فى السياسة الدولية حتى نشوب الحرب العالمية الأولى هو تعبير القوة العالمية World Power كمرادف لبريطانيا التى كانت توصف بأنها الإمبراطورية التى لا تغيب عنها الشمس. أما بعد الحرب العالمية الثانية فقد توارى هذا التعبير ليحل مكانه تعبير القوة العملاقة أو العظمى Super-Power للدلالة على دولتين اثنتين بالذات هما الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى. وكان استخدام هذا التعبير الجديد يعكس الاعتراف العالمى الواسع بأن القدرات الجبارة والمتناهية الضخامة التى تمتلكها هاتان القوتان العملاقتان تجعلهما قادرتين على التأثير فى

مجريات الأحداث والوقائع الدولية على اتساع العالم بأكمله، وبصورة تخرج تماما عن نطاق القدرة المتاحة لأى دولة أخرى.

وإذا كان هذا عن المجتمع الدولى، فماذا عن النظام السياسى الدولى؟

بإمكاننا القول أن مفهوم النظام السياسى الدولى يختلف من عدة نواح عن مفهوم المجتمع الدولى ضمن الإطار العام الذى سلفت الإشارة إليه.

فالمجتمع الدولى وفق ما جاء فى تعريفنا السابق له هو المجتمع الذى ينتظم كافة الدول فى عضويته، وهو الذى يمنحها الاعتراف، كما أنه يتعامل معها جميعًا على قدم المساواة دون تفرقة أو تمييز، وهو الذى يقر له بصلاحيات السيادة الوطنية الكاملة وغير المشروطة على أراضيها، إلخ، أما النظام السياسى الدولى فإنه أكثر تحديدا فى مفهومه وكذا فى الأسس التى يرتفع فوقها بنيانه.

فالتفاعلات والأنشطة السياسية الدولية لابد وأن ينتج عنها بروز أنماط مختلفة ونماذج متباينة من العلاقات التى تتركز حول أطر تنظيمية وهياكل مؤسسية معينة، كما أن تلك العلاقات تحكمها وتنظمها قواعد ومعاييرسلوكية دولية محددة، وهى القواعد والمعايير التى يمكن أن تتطور بالوقت وفق ما تقضى به معطيات الواقع وتفرضه متغيرات الظروف، ومن ذلك مثلا أننا عندما نتحدث عن التوازن الدولى International Equilibrium أو توازن القوى الدولى Balance of Power أو القطبية الثنائية Bipolarity أو التعددية القطبية Polycentrism ، فإن كل واحد من هذه التعبيرات يرمز إلى نظام دولى معين.

كذلك فإن النظام السياسى الدولى قد يكون عالميا فى أفقه ومداه Global System كما قد يكون قاريا Continental System ، أو إقليميا Regional System .

من ناحية أخرى، فإن التفاعلات التى يزخر بها أداء هذه النظم السياسية الدولية على كافة المستويات العالمية والقارية والإقليمية، والتى هى واحدة من أبرز سماتها وخصائصها، ومن أكثر العوامل حسما فى تقرير مستوى أدائها، أن إيجابا أو سلبًا، هذه التفاعلات هى فى التحليل الأخير محصلة الاستجابة للمطالب التى تتبناها الدول المشاركة فى عضوية تلك النظم الدولية.

وبوجه عام، تتنوع الأساليب والأدوات التى تستخدمها تلك الدول فى دعم مطالبها والتأثير فى مواقف الأطراف الأخرى منها، وهى قد تتسع لشمل: محاولة التأثير بالوسائل الدبلوماسية أو بوسائل العلاقات العامة، أو بوسائل الاستمالة والترغيب، أو بوسائل التآمر والتخريب، أو بوسائل التحفيز المادى والاقتصادى، أو بالوسائل العسكرية، إلخ. والدول عندما تستخدم مثل هذه المنظومة المتكاملة من الأدوات للتأثير فى مواقف وسياسات الأطراف المستهدفين بها، فإنها تحاول فى الوقت نفسه مقاومة الضغوط والمطالب والتحركات العدائية المعادية لها.

ومن هنا، وفى سياق هذه السلسلة من التفاعلات الدولية المتبادلة والمبنية فى أساسها على قاعدة المطالب والاستجابات، تستخدم الدول الأطراف فى تلك العمليات من الاستراتيجيات او الآليات حسبما تتيحه وتسمح به ظروف المواقف الدولية التى تتأثر بها وتتفاعل معها، ولا يخفى أن السلوكيات التى تتبلور عن هذه الاستخدامات المختلفة للقدرات والإمكانات المتاحة، هى التى تؤثر بصورة حاسمة فى المحصلة العامة لأداء النظام السياسى الدولى ككل.

خصائص النظام السياسى الدولى:

يوصف النظام السياسى الدولى بأنه كيان ذو طبيعة قابلة للتغيير المستمر، وإذا كان هذا النظام يبدو فى حالة من القابلية للنمو والتطور فى مرحلة ما فلربما يبدو وكأنه على وشك التداعى فى مرحلة أخرى، وما بين هذين البديلين من القابلية للتطور إلى فقدان المقدرة على الاستمرار، يحاول النظام السياسى الدولى الاحتفاظ بأدائه الطبيعى بصورة أو أخرى، ولكن فى كل الأحوال يبقى احتمال التغيير قائمًا.

وعندما نتحدث عن التوازن كسمة أساسية مميزة للنظام السياسى الدولى فإن هذا التوازن قد يتمثل فى إحدى صورتين: التوازن الدولى المستقر، والتوازن الدولى غير المستقر.

فالتوازن المستقر يعنى أن النظام الدولى يتمتع بقابلية عالية نسبيًا للتكيف

(Adaptability) وبالقدرة على استيعاب تأثير المتغيرات الطارئة علي المناخ العام الذى يحيط بأدائه للوظائف المنوطة به وإذابتها ضمن المجرى العام لأنشطته المختلفة بحيث يبقى هو المتحكم فيها والمنظم لها. وإذا كان هذا هو المفهوم المتعارف عليه للتوازن الدولى المستقر، فإنه ليس من الضرورى فى كل مرة أن يتم استرجاع الاستقرار عند نفس المستوى السابق على حدوث الاختلاف، وإنما يصبح الاعتبار الأهم هنا هو ألا يفقد النظام توازنه على النحو الذى قد يؤدى به إلى الانهيار.

أما عن التوازن الدولى غير المستقر، فيقصد به التوازن الذى يمكن أن يتأثر بشدة بالتداعيات التى تفرزها عوامل الإرباك (Disturbance) الطارئة، وإلى الحد الذى قد ينتج عنه حدوث تبدل جذرى فى بعض خصائص النظام الدولى أو فى معايير سلوك الأطراف الفاعلين فيه، أو فى القواعد التى تنظم أنشطته وتفاعلاته وعلاقة أطرافه بمختلف أجهزته ومؤسساته، إلخ.

ومن جهة أخرى، فإن النظام السياسى الدولى يحوى بداخله كل صور التفاعلات الدولية لتى تغذيها أربعة مصادر رئيسية على الأقل، وهى على التوالى:

١ - النظم الدولية الوظيفية سواء كانت هذه سياسية أو اقتصادية أو قانونية.

٢ - النظم الدولية الإقليمية (Regional Systems) ، ومن أمثلتها: منطقة أوروبا الغربية وأفريقيا، ومنطقة الشرق الأوسط، وأمريكا اللاتينية، وشرقى آسيا، إلخ.

٣- النظم القومية وهى أكبر النظم الدولية الفرعية وأوسعها نطاقًا لأنها تضم كل الدول القومية التى تشارك فى عضوية النظام السياسى الدولى بصفتها كيانات مستقلة ذات سيادة، وذلك بغض النظر عن اختلاف تكوينها العقائدى أو نظمها السياسية والاقتصادية والاجتماعية أو خلفياتها الثقافية والحضارية، إلخ.

٤- المنظمات الدولية من عالمية (Global) وإقليمية (Regional)، والتى قد ترتبط فى صورة أو أخرى بالنظم الدولية الوظيفية أو الإقليمية أو القومية بمفهومها السابق، أو بها كلها فى نفس الوقت.

ومن الأمور الجديرة بالملاحظة، أن النظم الدولية الفرعية التى سلفت الإشارة إليها

obeikandl.com

ترتبط مع بعضها بعلاقات متبادلة عديدة، وأن كانت قوة تلك العلاقات وحجم تأثيرها ومداه يمكن أن يختلف من حالة لأخرى، ومن ذلك مثلا أن السياسات الخارجية والدفاعية وسياسات التحالف والرقابة على التسلح والسياسات التجارية والمالية وسياسات المعونة الاقتصادية الخارجية وسياسات التعاون الثقافى والعلمى والتكنولوجى للدول الكبرى، قد تشابكت مع بعضها بصورة متزايدة فى العقود الأخيرة، وهو الأمر الذى ينتج آثارا بعيدة المدى تنعكس علي كل ما يحدث داخل تلك النظم الدولية الفرعية جميعا وبلا استثناء.

كذلك فإن من صور التفاعل الأخرى التى تحدث بين كل هذه الأطراف الفاعلة فى النظام السياسى الدولى، سعى بعض الدول إلى مد نفوذها الخارجى بأسلوب التدخل فى الشئون الداخلية للدول الأخرى، قاصدة من ذلك التأثير فى توجهات النخب السياسية ذات النفوذ المؤثر فى هذه المجتمعات الخارجية، أو محاولة استمالة شرائح معينة من الرأى العام فيها، أو حتى التأثير فى توجهات الرأى العام ككل، وقد تكون وسيلتها إلى ذلك بث الدعايات والبرامج الإعلامية الموجهة، كما أن ذلك قد يتم عن طريق المبادلات العلمية والثقافية والتكنولوجية أو الاتفاقات التجارية والدبلوماسية، وقد يتطور الأمر فى اتجاه مختلف تماما عندما يعتمد هذا التأثير الخارجى على وسائل التخريب (Subversion) والتغلغل والاختراق (Penetration) والتآمر، وفى أحوال أخرى عديدة قد يحدث ذلك من خلال تأييد بعض الجماعات السياسية أو الحركات الثورية ذات الثقل فى موقف خارجى معين، وهكذا.

أيضا تجدر الإشارة إلى طبيعة العلاقة التى يمكن أن تنشأ بين الهيكل التنظيمى أو البنيان المؤسسى للنظام السياسى الدولى، وبين ما يجرى فى أروقته من أنشطة وعمليات، وهى العلاقة التى عادة ما يشار إليها بالتعبير Structure & Process أى الهيكل والعمليات، وتبدو مظاهر هذا الارتباط بين الجانبين المؤسسى والعملياتى على النحو التالى:

١ -أن هيكل النظام السياسى الدولى وبنيانه التنظيمى لا يمكن أن يتمثل فى صورة مؤسسية واحدة، وإنما قد تتنوع هذه الصور المؤسسية وتختلف عن بعضها البعض بدرجة

كبيرة وأساسية. وتؤثر الطريقة التى تتوزع بها علاقات القوة بين القوى السياسية الفاعلة فى النظام السياسى الدولى في تشكيل هيكله التنظيمى أو المؤسسى على هذه الصورة أو تلك (قطبية أحادية أو ثنائية أو متعددة، إلخ)، ويمتلك كل طرف فاعل وفقًا لهذا التسلسل فى توزيع علاقات القوة الدولية، ذلك الكم من القدرات والموارد والطاقات التى تمكنه من التأثير فيما يجرى داخل النظام الدولى من وقائع وأحداث. وقد يتم هذا التأثير بصورة مباشرة أو غير مباشرة أى من خلال أطراف ثالثة، كما أنه قد يحدث فى نطاق علاقات ثنائية أو متعددة الأطراف تنشئها تلك الدول وفق ما تدفعها إليه مصالحها أو تفرضه عليها متغيرات الظروف.

وكقاعدة عامة، فإنه كلما زادت إمكانات القوة التى يمتلكها أحد هذه الأطراف، كان ذلك أدعى به لأن يكون أكثر استقلالية فى تصرفاته والعكس صحيح، إذ أن تضاؤل امكاناته من القوة لابد وأن يضع قيدًا على تلك التصرفات، وهو ما قد يدفع به باتجاه الاعتماد على الآخرين أو التنسيق معهم بحيث يأتى تحركه فى النهاية في إطار قوة المساومة الجماعية التى تخلقها تلك المشاركة وليس مستقلا عنها.

وتأسيسًا على ما سبق يمكن القول بأن القوى العملاقة Super-Powers والقوى الكبرى Major Powers تكون فى العادة أكثر حساسية وتأثرا بما قد يطرأ على توزيعات القوة العالمية من تغييرات حقيقية أو وهمية (أى وفق ما تفترضه أو تتصوره هذه القوى الدولية العملاقة أو الكبرى لنفسها)، ولا يمكن فصل تلك الحساسية سواء كان لها ما يبررها أو جاءت مبالغًا فيها، عن التصورات العدائية التى تحتفظ بها هذه القوى الدولية الكبرى عن بعضها والتى تؤثر بشدة فى نظرتها إلى الواقع الدولى.

أما القوى المتوسطة Middle Powers والقوى الصغرى Small Powers فإنها لا تشغل بالها عادة بالتغييرات التى تطرأ على التوزيعات القائمة لعلاقات القوة الدولية بين أطرافها على تعددهم وكثرتهم إلا عندما تجد نفسها فى مواجهة مشكلات أمنية تنشب على حدودها بسبب التهديد الذى يصدر عن بعض الدول المجاورة، أو من مصادر أخرى بعيدة عنها لكنها تؤثر فى أمنها ومصالحها الحيوية بدرجة محسوسة.

من ناحية أخرى، فإن القوى السياسية الفاعلة فى النظام العالمى سواء كانت دولاً

قومية أو محالفات دولية ثنائية أو إقليمية متعددة الأطراف، أو منظمات دولية إقليمية أو عالمية يمكنها مع الوقت أن تتغير أما بالتطور والأزدهار أو بالاضمحلال والزوال. وقد تنشأ دولة جديدة مركبة من عدة دول قومية، كما قد تتفكك دولة مركبة إلى عدة دول مستقلة، كما حدث مع دولتى الاتحاد السوفيتى والاتحاد اليوغسلافى السابقتين، وقد تتوقف بعض المنظمات الإقليمية الوظيفية كما حدث مع مجلس التعاون العربى الذى قام بين مصر والعراق والأردن واليمن عام ١٩٨٩ وانتهى بعد غزو العراق للكويت فى أغسطس ١٩٩٠، ويجيء هذا التفكك أو الاضمحلال والتلاشى إما لظروف قهرية لا تملك أطرافها إزاءها سوى الإذعان لها والنزول على حكمها، أو لانقضاء الظروف التى حتمت قيامها كما هو الحال بالنسبة لبعض التجمعات الدولية الإقليمية كحلف وارسو الذى زال بزوال الحرب الباردة فى عام ١٩٩١ .

أن هذه العملية ترتبط فى التحليل الأخير بمقدرة هذه القوى الدولية على التفاعل مع تحديات الواقع وبكيفية استجابتها لها، كما ترتهن أيضا بمقدرتها على توفير الحلول الملائمة والفعالة لمشكلاتها، وكذلك بمستوى إدراكها لطبيعة المخاطر التى تتهددها فى بيئة دولية حركية دائمة التغيير.

وضمن هذا السياق من التحليل لديناميكات النظام السياسى الدولى ، فقد يكون من الأهمية بمكان الإشارة إلى ما يمكن اعتباره بمثابة المتغيرات الرئيسية التى تؤثر فى نمط التفاعل الذى يحدث بين النظام الدولى والأطراف الفاعلة فيه، وبداية يمكن القول بأن للنظام الدولى ديناميكياته السياسية والنفسية الخاصة به (Psycho-Political Dynamics) ، وهى الديناميكات التي تجد جذورها فى الأيديولوجيات، ومنظومات القيم والمعتقدات السياسية، وفى السيكولوجية الجمعية للجماهير، وفى توجهات النخب السياسية المسئولة عن اتخاذ القرارات، وفى شبكات الاتصالات الدولية (Communications Nerworks) التى تقوم بضخ الحقائق والمعلومات إلى مختلف المواقع داخل النظام الدولى، ولا يوجد خلاف على أن تكنولوجيا الاتصالات والثورة المعلوماتية المعاصرة التى تجد تجسيمها البارز فى شبكة الإنترنت الدولية، قد تطورت وتشعبت بصورة مذهلة جدًا، وهو ما ترتب عليه على نحو ما نرى توسيع آفاق التفاعل الدولى وتكثيفه وتعميقه بدرجة لم يشهد المجتمع الدولى مثيلا لها من قبل، وقد زودت هذه

الثورة المعلوماتية الأنشطة والعمليات السياسية التى تحدث داخل النظام السياسى الدولى بطاقات جبارة بعد أن تمكنت من أن تدخل إلى دائرة اهتمامه كافة الوقائع والأحداث التى تقوم هذه الشبكات الاتصالية الدولية برصدها ونقلها بصورة فورية إلى مختلف أرجاء المعمورة، وربما كان هذا هو السبب فى أن السياسة الدولية أصبحت وإلى حد كبير النتاج المباشر لكل تلك الاتصالات التى تتم على كل مستوى وتتداعى تأثيراتها فى كل اتجاه، هذا إلى جانب أنها ساهمت وبحق فى تعميق الجوانب النفسية والعاطفية والثقافية في العلاقات الدولية وبصورة لا سابقة لها فى التاريخ الإنسانى كله.

وإلى جانب هذا التأثير الضخم وغير المسبوق لعمليات الاتصال الدولى وأدواته الكثيرة والمتنوعة، فإنه تجب الإشارة إلى ن أن هنالك عوامل أخرى عديدة تساهم بدور ملحوظ فى تشكيل منظومة الديناميكات السياسية والنفسية للنظام السياسى الدولى، ومن ذلك على سبيل المثال لا الحصر: الصور Images والانطباعات Impressions التى تحتفظ بها الدول الأطراف فى هذا النظام عن بعضها، وكذلك ما تدين به تلك الدول من قيم ومعتقدات مذهبية تنبع من مصادر عديدة وتتأثر بعوامل كثيرة كالخلفية الاجتماعية، والنظم العائلية والدينية والتعليمية والتقاليد القومية، فضلا عن التأثيرات التى تتركها وسائل الاتصال الجماهيرى Mass Media والسياحة وغيرها من خبرات وتجارب الاتصال المباشر بالمجتمعات الخارجية، إلخ.

ولا يخفى أن لمثل هذه الانطباعات المتكونة بفعل التأثيرات التراكمية لكل هذه العوامل والمصادر معًا، اسقاطاتها المباشرة وغير المباشرة على متخذى القرارات فى كل وحدات النظام السياسى الدولى، وقد تتداخل عوامل أخرى مع هذه التأثيرات المركبة والمعقدة لتدفع عملية التفاعل الدولى فى هذا المسار أو ذاك.

أخيرًا تبقى الإشارة إلى مواقف الأزمات الدولية وما قد يكون لها من تأثير على عمليات التفاعل الدولي وعلى توازن النظام السياسى الدولى، وفي هذا يقال أن أهمية دراسة الأزمة الدولية تبدو بصورة خاصة فى أنها تتيح إجراء مقارنات حول الأساليب التى تنتهجها أطرافها في إدارتها أو فى التعامل معها تحت ظروف دولية غير طبيعية من

الضغط والتوتر النفسى، ومثل هذه التحليلات والمقارنات والتوضيحات يمكن أن تكون ذات فائدة فى الرد على بعض التساؤلات الهامة مثل:

(أ) ماهي طبيعة العلاقة بين البنية التنظيمية أو المؤسسية للنظام السياسى الدولى، وبين الكيفية التى يمكن أن تدار بها الأزمات الدولية باتجاه التسوية أو الحل؟

(ب) ماهى طبيعة العلاقة بين شيوع الأزمات الدولية وتكرار حدوثها، وبين درجة الاستقرار النسبى الذى يتمتع به النظام السياسى الدولى؟

(جـ) ماهو التأثير الذى يمكن أن تتركه الأزمات التى تنشب داخل النظم الدولية الفرعية، على استقرار النظام السياسى الدولى ككل؟

(د) ما هو تأثير العوامل النفسية والشخصية على سلوك النخب المسئولة عن اتخاذ القرارات فى مواقف الأزمات الدولية الحادة؟

(هـ) ماهى قوة التوترات التى تصحب عملية الاتصال فى مواقف الأزمات الدولية، وما هو المدى الذى يمكن أن تؤثر به على توازن النظام السياسى الدولى؟ وهكذا.

المسار العام لمراحل تطور النظام السياسى الدولى

يمكن الإشارة إلى تطور النظام السياسى الدولى منذ لحظة ميلاده فى منتصف القرن السابع عشر وحتى ظهور ما يعرف بالنظام العالمى الجديد فى حقبة التسعينيات من القرن العشرين، فى إطار ثلاث مراحل تاريخية رئيسية هى:

١-مرحلة النشأة التاريخية وما تلاها من تطورات فى بنية النظام السياسى الدولى: مرحلة تعدد الأقطاب (١٦٤٨ - ١٩٤٥).

٢- مرحلة الحرب الباردة بين الكتلتين الغربية والسوفيتية، أو ما يعرف بمرحلة القطبية الدولية الثنائية (١٩٤٥ - ١٩٩١).

٣- مرحلة النظام العالمى الجديد، أو مرحلة القطبية الأحادية فى العلاقات الدولية المعاصرة (١٩٩٢).

أولاً: مرحلة النشأة التاريخية وما تلاها من تطورات

ترجع البداية التاريخية لظهور النظام السياسى الدولى الراهن إلى منتصف القرن السابع عشر وبالتحديد إلى عام ١٦٤٨ عندما عقدت معاهدة وستفاليا الشهيرة التى أنهت الحوب الدينية فى أوروبا والتى استمرت زهاء ثلاثين عاما متصلة.

والنظام السياسى الدولى (الأوروبى فى حقيقته) الذى آرست معاهدة وستفاليا دعائمه قام فى صميمه على محاولة الفصل الصارم بين الدين والسياسة فى علاقات دول القارة الأوروبية ببعضها، وكذلك على محاولة فرض الاحترام لمبدأ الاستقلال السياسى، والسيادة الوطنية، والسلامة الإقليمية لكل دولة بصرف النظر عما إذا كانت كبيرة أو صغيرة، قوية أو ضعيفة، وبما كان يعنيه ذلك من الامتناع عن التدخل فى شئونها الداخلية تحت أى مبرر كان.

وبالوقت ومع تطور النظام السياسى الدولى ودخوله فى مراحله الأكثر تقدمًا، تم التركيز، وبكثافة واضحة، على استخدام آلية توازن القوى للحفاظ على الهيكل الأساسى للنظام الدولى القائم على تعدد الدول، ولعدم تمكين الدول الكبرى من ابتلاع الدول الصغرى، مما كان يضمن الإبقاء على الأمر الدولى القائم علي حاله دون تغيير.

أما عن أساس النظام السياسى الدولى الجديد من الشرعية القانونية، فقد استند إلى منظومة من قواعد القانون الدولي، وهى المنظومة التى كانت قد تشكلت من خلال الظروف السياسية التى سادت القارة الأوروبية آنذاك، وارتضتها الدول الأطراف فى هذا النظام معيارًا يحكم معاملاتها وعلاقاتها المتبادلة.

ويلاحظ أن الذى تحمل بصورة رئيسية مسئولية تنفيذ نظام توازن القوى الذى شكل الركيزة الأساسية والمهمة فى وجود واستمرار النظام السياسى الدولى (الأوروبى) وقتها، هى الدول الكبرى Major Powers ، ذلك أنه لم تكن هناك سلطة دولية مركزية عليا دائمة وفعالة يمكنها أن تفرض هذا التوازن وتصونه ضد كل مظاهر التهديد والعدوان.

كذلك تجدر الإشارة إلى أنه وحتى ظهور المؤشرات الدالة على دخول هذا النظام

الأوروبى مرحلة التصدع، فإن الساحة الأوروبية لم تشهد وجود قوة كبرى واحدة أمكنها أن تحوز من موارد القوة ما يجعلها قادرة على فرض سيطرتها على الآخرين، وهو ما حال بدوره دون الانتقال بهذا النظام من مرحلة التعددية، إلى مرحلة الإمبراطورية التى تحكمها من المركز قوة وحيدة مهيمنة ومتسلطة، ومن هنا فإن فترة الحروب النابليونية في أوروبا فى مطلع القرن التاسع عشر كانت بمثابة اختلال عنيف لحق بنظام توازن القوى الأوروبى وكاد أن ينتهى بتقويضه وتدميره.

لقد ترتب على اندلاع هذه السلسلة من الحروب والمواجهات الدامية فى القارة الأوروبية، والتى غذتها أطماع نابليون التوسعية، قيام العديد من تحالفات القوة المضادة مما انتهى بهزيمة مخططات فرنسا النابليونية للإنفراد بالسيطرة على القارة، وتلا ذلك إعادة تشكيل نظام توازن القوى الأوروبى المتعدد الأطراف على أسس جديدة وضمن مجموعة مختلفة من الأطر والآليات التى كانت تتناسب وظروف مرحلة ما بعد اندحار الخطر النابليونى على أمن واستقرار أوروبا.

كانت الفترة من ١٨١٥ وحتى ١٩١٤، أى ما بين انعقاد مؤتمر فيينا التاريخى الشهير ونشوب الحرب العالمية الأولى، هى أزهى عهود تطبيق نظام توازن القوى، فخلالها تلاشت تطلعات أى قوة أوروبية للهيمنة المنفردة عل القارة، حتى أن بريطانيا التى كانت لـها السيطرة التامة على بحار ومحيطات العالم، وقفـت بقوتها المتفوقة حاجـزا يـحول دون تمكين أية قوة أوروبية من بسط سيطرتها على أوروبا، بل وأصبحت هى القابضة على زمـام توازنات القوة الأوروبية. وفى الوقت نفسه لم تكن هناك قوة دولية خارج أوروبا تمتلك الإمكانية التـى تحفزها علـى محاولة الدخول إلى القارة الأوروبية لفرض سيطرتها عليها.

وتجدر الإشارة هنا إلى أنه خلال هذه الحقبة التى سادت فيها سياسات توازن القوى بهذه الصورة الفعالة والمستقرة نسبيا، فإن الآلية الرئيسية التى استخدمت في تنفيذ تلك السياسات ، كانت أداة المحالفات والمحالفات الدولية المضادة، وبدا ذلك أشد ما يكون وضوحا وتأثيرا فى الفترة بين ١٨٧٠ و ١٩١٤ على وجه التحديد.

وخلال تلك الفترة التاريخية الهامة من تطور النظام السياسى الدولى، تصاعدت

أخطار سباق التسلح فى القارة الأوروبية على نحو غير مسبوق، مما ساهم فى نشوب الكثير من الأزمات الدبلوماسية الحادة التى انتهت باندلاع الحرب العالمية الأولى فى عام ١٩١٤.

تعتبر هذه الحرب العالمية بما دفع فيها من ثمن وما تمخضت عنه من نتائج، نقطة البدء فى تحول النظام السياسى الدولى من كونه نظاما أوروبيا بالأساس إلى نظام عالمى بكل المعايير (Global System).

فحتى هذا التاريخ، وكما سلفت الإشارة، كان القانون الدولى أوروبيًا فى أساسه، فالدول الأوروبية هى التى صاغته وهى التى تحملت عبء تنفيذه، كما أنها هى التى وجهته بالصورة التى تخدم مصالحها فى المقام الأول، وقد برهن ذلك على نفسه عمليا عندما اتخذت منه ذريعتها لتبرير توسعها الاستعمارى والتسلط على موارد الآخرين ونهب ثرواتهم فى قارات ومناطق العالم الأخرى، وذلك على غرار ما حدث فى أفريقيا وآسيا والشرقين الأدنى والأوسط وفى جزر الباسفيكى وغيرها.

بل الأكثر من ذلك، هو أن الوسيلة التى استخدمت لتسوية المنازعات التى ثارت بين الدول الأوروبية بسبب هذا السباق الاستعمارى المحموم فيما بينها، كانت أداة التعويضات الإقليمية، وإعادة توزيع مناطق النفوذ، إلخ، وقد وصلت هذه السياسة الاستعمارية الأوروبية إلى نهايتها مع بداية القرن العشرين حيث كانت هذه القوى الأوروبية قد استنفذت كل طاقة لها على التوسع الاستعمارى خارج أوروبا، ومن ثم كان اندفاعها نحو الحرب.

كان لإنتهاء الحرب العالمية الأولى، وانعقاد مؤتمر الصلح فى باريس (مؤتمر فرساى فى عام ١٩١٩) تأثيره الحاسم فى مجال التحول بالنظام القارى (الأوروبى) إلى نظام عالمى كما أسلفنا القول، فعصبة الأمم League of Nations التى وافق مؤتمر فرساى على إنشائها لم تكن منظمة قارية أو إقليمية، وإنما كانت منظمة عالمية حيث اتسعت عضويتها لتضم دولا من خارج أوروبا. وقد جاءت المادة العاشرة من عهد (ميثاق) عصبة الأمم، لتلزم كل الدول الأعضاء فى المنظمة العالمية الجديدة باحترام السيادة الإقليمية والاستقلال السياسى لكل دولة عضو، ومقاومة العدوان الخارجى الذى يمكن أن يقع على أى منها،

كما تضمنت المادة السادسة عشرة من عهد العصبة التزاما من قبل الدول الأعضاء بالمشاركة فى تنفيذ نظام الأمن الجماعى الجديد.

تعرض النظام الدولى الذى صاغت عصبة الأمم اسسه ومعالمه الجديدة لتحديات خطيرة كان أبرزها قيام النازية فى ألمانيا والفاشية فى إيطاليا والدكتاتورية فى اليابان (وهى النظم التى تحالفت مع بعضها فيما أطلق عليه دول المحور)، وهذه الدكتاتوريات هى التى شكلت تهديدا ساحقًا لسلم العالم وأمنه واستقراره، وقادته إلى حرب عالمية جديدة في عام ١٩٣٩ استمرت زهاء ست سنوات، وانتهت بهزيمة هذه النظم الفاشية والعنصرية والدكتاتورية، وانهيار عصبة الأمم، وقيام الأمم المتحدة كمنظمة عالمية بديلة، ودخول المجتمع الدولى مرحلة جديدة من صراعات القوة الدولية أشد خطورة بكثير من كل ما سبق، حيث كانت سمتها الأساسية صراع ايديولوجى حاد لم يعرف العالم سابقة له من قبل.

ثانيًا: مرحلة الحرب الباردة بين الكتلتين الغربية والسوفيتية:

مرحلة القطبية الدولية الثنائية (١٩٤٥ – ١٩٩١)

يشير اصطلاح الحرب الباردة Cold War الذى شاع استخدامه في السياسة الدولية في عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية إلى وجود حالة من العداء المتفاقم بين الكتلتين الغربية والسوفيتية.

وقد تميزت المراحل الأولى من تطور الحرب الباردة بوجود مناخ عالمى يمتلئ بكل أسباب الصراع المذهبى، والتوتر السياسى، والتهديد الدبلوماسى، الحرب النفسية، والدعايات المضادة، والضغوط الاقتصادية، وتصاعد أخطار سباق التسلح بصورة لم يسبق لها مثيل، وتفجر العديد من الحروب المحلية والصراعات الإقليمية المسلحة في مناطق عديدة من العالم مثل كوريا والهند الصينية والشرق الأوسط، إلخ، وهى الحروب التى وقف الخوف المشترك لكل من الكتلتين الغربية والسوفيتية من الأخطار التدميرية الهائلة للحرب النووية، حائلا بينها وبين التصاعد إلى مستوى الحرب العامة أو الحرب الشاملة بين الطرفين.

وقد تمخضت الحرب الباردة بكل خصائصها السابقة عن عدد من الأوضاع التى أثرت بشدة فى البناء العام للعلاقات الدولية والتى يمكن إيجازها فيمايلى:

١- انبثاق النظام الدولى الذى عرف بنظام القطبية الدولية الثنائية Bipolarism ومفاده وجود مركزين عملاقين من مراكز القوة الدولية ويحيط بكل منهما عدد من الدول التابعة Satellites والأقل كثيرا من الدولة القائدة فى إمكانات القوة ومقدراتها. وكان حق التوجيه ورسم السياسات واتخاذ القرارات الهامة وقفًا على الدولة المسيطرة فى داخل كل واحد من هذين المحورين الدوليين الجبارين.

كان الأساس لهذا الاستقطاب الدولى الثنائى يتحدد بمعيار الانتماء إلى أيديولوجية أى من القطبين الكبيرين المتحكمين فى النظام الدولى كله وهما الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى، أو بمعنى آخر إلى أى من الأيديولوجيتين الرأسمالية والماركسية.

٢- أدت هذه الصراعات العقائدية المحتدمة إلى تعميق تناقضات المصالح واشتداد حدة الصراع عليها مما أفقد نظام الأمن الجماعى Collective Security الذى تحملت الأمم المتحدة مسئولية تطبيقه للكثير من أسباب قوته وفعاليته وذلك لتعذر اتفاق الطرفين الغربى والسوفيتى حول طبيعة التدابير الدولية الضرورية لإحباط العدوان، وقد ساء موقف الأمم المتحدة أكثر مع سوء استعمال حق الفيتو من قبل بعض الدول الكبرى مما نتج عنه إصابة سلطة مجلس الأمن الدولى بالشلل، وإظهاره فى العديد من مواقف النزاع والأزمات الدولية الخطيرة بمظهر العاجز عن ممارسة دوره وصلاحياته المقررة له بموجب الميثاق.

لقد كانت المحصلة الحتمية لذلك الوضع الخطير هى التوسع التدريجى فى إقامة الأحلاف العسكرية وبخاصة من جانب الولايات المتحدة التى اتخذتها أداتها الرئيسية فى تنفيذ سياسة التطويق والاحتواء ضد الاتحاد السوفيتى للحد من انتشاره خارج منطقة نفوذه الرئيسية فى أوروبا الشرقية.

٣- أن السباق الرهيب فى قطاع أسلحة الدمار الشامل، وبخاصة الأسلحة النووية الاستراتيجية الهجومية، خلق مقومًا جديدًا لتوازن القوى الدولى يرتكز على مفهوم الردع النووى المتبادل Mutual Nuclear Deterrence بكل حساباته المتناهية

الحساسية والتعقيد. وكان معنى فشل هذا الردع المتبادل لسبب أو آخر انهيار التوازن الدولى من أساسه ونشوب حرب نووية شاملة بين الطرفين بنتائجها الكارثية التى كان حصرها أو التكهن بها يعد ضربا من ضروب المستحيل من الناحية العملية.

ومن هنا انتقلت مسئولية الإبقاء على توازنات القوة العالمية ضمن أطرها ومفاهيمها وضوابطها الجديدة من الأجهزة والمؤسسات الدولية التى أوكل إليها المجتمع الدولى بعد انتهاء الحرب الثانية مباشرة مسئولية تطبيق نظام الأمن الجماعى، إلى القوتين العظميين، وأصبح لهذا الوضع الجديد مخاطره الرهيبة خاصة فيما يتعلق بمستقبل قضية الحرب والسلام فى المجتمع الدولي، إذ أصبح قدر العالم كله ومصيره مرتبطًا بما أطلق عليه توازن الرعب النووى Nuclear Balance of Terror.

على أن تلك النزعات السياسية والأيديولوجية المتصلبة على كلا الجانبين بكل ما افرزته من مضاعفات وقادت إليه من نتائج وتداعيات بالغة الخطورة، بدأت تلين وتدخل طور الاعتدال والواقعية منذ أواخر الخمسينيات بفعل العوامل والأسباب الآتية:

(أ) التحورات الهامة التى طرأت على نظام القطبية الدولية الثنائية بسبب تنامى التوجهات الاستقلالية فى كل من الكتلتين الغربية والسوفيتية، وهو ما انتهى إلى تعدد مراكز اتخاذ القرارات فى كل منهما بعد أن كانت هذه الصلاحية حكرا على القوة المسيطرة فقط. كما نتج أيضا عن هذا التغيير أن أصبح للدول الصغرى والمحايدة صوت مسموع في السياسة الدولية وبدرجة لم تكن لتحدث فيما لو لم تنكسر هذه الهيمنة الثنائية الكاملة التى سبق وأن مارستها القوتان العظميان عل النظام الدولى، وتحديدًا خلال تلك المراحل الصعبة من تطور الحرب الباردة.

(ب) تراجع الاتحاد السوفيتي عن مبدأ حتمية الحرب بين النظامين الشيوعى والرأسمالى، وإقراره بإمكانية تعايشهما سلميا جنبا إلى جنب، وهو ما كان يعنى من الناحية الواقعية تحول علاقاتهما عن مسارها وانتقالها من طور الصراع إلى طور المنافسة أو كما أطلق عليها Competitve Co-existence أى مرحلة التعايش التنافسى.

(جـ) التدهور الواضح فى جدوى الأحلاف العسكرية بفعل التطورات التكنولوجية الجديدة والتى ألغت دور هذه الأحلاف كقواعد وسيطة فى الحروب التى يمكن أن

تقع بين الطرفين مستقبلا، ومن ثم أصبحت الأحلاف العسكرية مجرد رموز أو أدوات تؤكد أكثر ما تؤكد على معنى الترابط أو التضامن السياسى بين الدول المنضمة إليها.

(د) حرص القوتين العظميين على المشاركة النشطة فى مجموعة من التدابير والإجراءات الدولية التى استهدفت تجميد عملية الانتشار النووى Nuclear Proliferation كضمان مهم من ضمانات خفض احتمالات نشوب الحرب النووية، وقد تدعم هذا التوجه الايجابى بشاركتهما كذلك فى مجالات أخرى حيوية ذت علاقة وثيقة باستقرار نظام الأمن الدولى وفى طليعتها: دخولهما فى مباحثات الحد من سباق الأسلحة النووية الاستراتيجية Stratgic Arms Limitation Talks SALT ، وفى مباحثات الخفض المتبادل والمتوازن للقوات في وسط أوروبا، وانضمامهما إلي أعمال مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبى إلخ.

(هـ) تعمق الإدراك المتبادل لدى كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى، بأنه كلما تكثفت الاتصالات بينهما وتعمقت مصالحهما المشتركة، كان ذلك تطورًا إيجابيًا يصب فى النهاية لصالح السلام العالمى.

(و) تزايد الطموحات التكنولوجية للاتحاد السوفيتى حيت استحوذت عليه منذ منتصف الستينيات الرغبة القوية فى الاستفادة من ثمار التطبيقات التكنولوجية الراقية والمتقدمة فى الغرب، وبخاصة فيما يتعلق باستخدام الحاسبات الالكترونية فى مجال التنمية الصناعية حتى يحقق لنفسه نموًا أكبر وأسرع فى المجالين الاقتصادى والصناعى.

(ز) تصاعد أخطار الصين كقوة نووية كبرى فى العالم، وهو ما زاد من اقتناع القوتين العظميين بأهمية تحقيق اتفاق بينهما حول كيفية درء هذا الخطر واحتوائه فى مراحله المبكرة بحكم أنه كان يشكل تحديا مهما لمصالحهما وأمنهما معًا.

ولعل ذلك التخوف المتزايد من الأخطار المحتملة لقوة الصين النووية هو ما حفز الولايات المتحدة فيما بعد على السعى إلى إيجاد فرص للحوار والتقارب مع الصين بعد فترة طويلة من الخصومة والعداء الشديد، كما أدى هذا التطور من ناحية أخرى إلى العمل على اجتذاب الصين إلى دائرة المشاركة السياسية الفعالة فى النظام الدولى بعد أن بقيت معزولة قسرًا عنه قرابة ربع قرن.

لقد كانت المحصلة العملية النهائية لتفاعل كل تلك العوامل والمتغيرات علي تنوع أسبابها وتعدد مصادرها، الدخول فى تلك المرحلة الجديدة من تطور العلاقات الدولية التى اصطلح على تسميتها بمرحلة الوفاق الدولى (Détente) ، هذا الوفاق الذى أصبح يمثل بكل المقاييس قمة الثورة علي سياسات الحرب الباردة بكل ما انطوت عليه من أخطار ومحاذير.

لقد أفرزت مرحلة الوفاق فى العلاقات الدولية جملة من النتائج البالغة الأهمية التى اتضحت فى الآتى:

أولاً: استحالة مواجهة الأزمات الدولية بوسيلة الحرب النووية العامة أيا ما كانت درجة خطورة تلك الأزمات وما تحمله فى طياتها من تحديات وتهديدات.

وقد بنى الطرفان الغربى والسوفيتى توجههما الجديد هذا على قناعة مؤداها أنه عندما تصبح مخاطر الحرب النووية أقرب إلى الانتحار منها إلى ضمان البقاء والاستمرار، فإن الحرب أو التهديد بالحرب يصبح حلا مرفوضا من كل الأطراف لفظاعته ولا عقلانيته، ومن ثم فان التركيز يجب أن يتجه إلى البحث عن الحلول الوسط (Compromises) .

لقد شكل هذا المفهوم الإيجابى والبناء أحد أهم عناصر استراتيجية إدارة الأزمات فى عصر الوفاق: أى الانتقال من مفهوم الصدام والمواجهة إلى مفهوم التفاوض والمساومة.

وكما يقول المحللون فإن المسألة لم تعد مسألة التصعيد المتبادل لأخطار الأزمة الدولية إلى نقطة قريبة من الانفجار (مفهوم سياسات الحافة) واتخاذ ذلك كمؤشر لقوة أطراف الأزمة وصلابة مواقفهم فى مواجهة بعضهم كما كان يحدث فى مرحلة الحرب الباردة، وإنما تجاوزت القوتان العظميان هذا النمط الاستفزازى وغير المنضبط والذى اتسم بالعصبية الزائدة فى مواقف الأزمات، إلى نمط أكثر تعقلا وأكثر تشبعا بروح المسئولية الدولية وأيضا أكثر تعبيرًا عن التزامهما المشترك تجاه قضايا السلم والأمن الدوليين فى عصر حروب الدمار النووى المتبادل.

ثانيًا: تكثف عمليات الاتصال والتنسيق والتشاور على مستوى القمة بين القوى

الدولية الكبرى. وقد نتج عن ذلك تنوع قنوات الاتصال التى تربط بين مختلف مراكز صنع القرارات المؤثرة فى إدارة الأزمات الدولية. فاتصالات القمة كانت تقلل من احتمالات الوقوع فى خطأ تقييم نوايا الدول الكبرى فى تعامله مع تلك الأزمات. كما أن التشاور كان يخفف كثيرًا من الحساسيات التى يخلقها الانطباع الخاطئ بأن بعض أطراف الأزمة كانوا يحاولون استغلالها بتوجيه مساراتها بما يخدم مصالحهم وحدهم، وهو أمر طالما أدى فى السابق إلى تعقيد الأزمات وعرقلة حلها بلا مبرر.

ثم تبدأ مرحلة هامة للغاية فى تاريخ العلاقات الدولية المعاصرة مع وصول ميخائيل جورباتشوف فى مارس ١٩٨٥ إلى قمة جهاز السلطة فى الاتحاد السوفيتى. فمنذ ذلك التاريخ دخلت تلك القوة العظمى مرحلة من التغيير الجذرى الهائل والسريع وبصورة لم يسبق لها مثيل.

وتعزى هذه التحولات العميقة الجذور فى السياسات الداخلية والخارجية السوفيتية إلى المنهاج الإصلاحى الذى طبقه جورباتشوف والمعروف بالبريسترويكا (الإصلاح وإعادة البناء)، والجلاسنوست (العلنية والمكاشفة).

أما عن الخلفية التى رافقت بدء تنفيذ منهاج البريسترويكا فإنها تمثلت أساسا فى مجموعة العوامل الآتية:

(أ)أن الوضع الاقتصادى فى الاتحاد السوفيتى كان يأخذ منحى الانحدار والركود وبصورة أثارت قلقًا بالغًا لدى القيادة السياسية العليا للدولة حول ما يمكن أن تكون عليه مضاعفات هذا التدهور الاقتصادى المطرد.

(ب) افتقار الاقتصاد السوفيتى إلى الآليات القادرة على حفز الوحدات الاقتصادية فى الدولة على التطوير المستمر لإنتاجها وبما يحقق الاستفادة القصوى من ثمار التطور العلمى والتكنولوجى فى العالم.

(جـ) أن الركود ومركزية التخطيط والإدارة وانعدام الحوافز أدت كلها إلي غياب القدرة علي التجديد والابتكار وقتلت روح المبادرة، وزادت من عمق الفجوة الاقتصادية والتكنولوجية التي كانت تفصل بين الاتحاد السوفيتى والدول الرأسمالية، إلخ.

وقد أرجع جورباتشوف تلك المشكلات الاقتصادية الخانقة إلى عجز الدولة السوفيتية عن استيعاب الدافع إلى التغيير وتوفير متطلباته، وإلى الجمود الأيديولوجى الذى جعل الدولة غير قادرة على مواكبة متغيرات العصر والظروف، هذا فضلاً عن الافتقار إلى الديمقراطية الحقيقية فى أجهزة الحزب ومؤسسات الدولة، ومن هنا كانت دعوة جورباتشوف إلى ضرورة إحداث تغيير سياسى شامل على مستوى الفكر والممارسة.

أما عن توجهاته الجديدة في مجال السياسة الخارجية، فقد أعلن جورباتشوف:

١-أن السلاح النووى ينطوى فى ذاته على إعصار مدمر كان يهدد بمحو الجنس الانسانى من الوجود.

٢- أن الهدف الاسمى للاتحاد السوفيتى هو المساهمة فى إيجاد عالم منزوع السلاح وخال من العنف.

٣- أن السعى إلى تحقيق التفوق العسكرى لا يمكن أن يحقق كسبا سياسيا لأى طرف.

٤- أن الصراع بين الرأسمالية والاشتراكية لايمكن أن يتم إلا بالوسائل السلمية وحدها.

٥- أن التعامل الدولى يجب أن ينتقل من مفهوم توازن القوى إلى مفهوم توازن المصالح.

٦- أن قاعدة التعامل بين الاتحاد السوفيتى والدول الأوروبية يجب ن يتم فى إطار مفهوم البيت الأوروبى الواحد الذى يضم الجميع فى رحابه، وهكذا.

وقد انعكست هذه التوجهات الخارجية الجديدة ايجابيا فى العديد من المجالات الدولية الهامة التى كان من أبرزها: مجال ضبط التسلح ونزع الأسلحة النووية/ مجال الأمن الأوروبى والعالمى/ مجال تطوير العلاقات السوفيتية – الأمريكية، والسوفيتية الأوروبية/ مجال إعادة ترتيب سلم أولويات السياسة الخارجية السوفيتية على نحو كان يتيح القبول بانسحاب القوات السوفيتية من افغانستان وأفريقيا وكوبا، والقبول بتوحيد دولتى ألمانيا فى دولة المانية موحدة، هذا بالإضافة إلى الانسحاب من دول أوروبا الشرقية وإنهاء رابطة حلف وارسو.

وبالنسبة لما جرى فى دول أوروبا الشرقية فى عامى ١٩٨٩ ، ١٩٩٠ وهى الفترة التى شهدت ذروة الانتفاضة ضد الأوضاع السائدة فيها، فإن هذه الانتفاضة السياسية الهائلة أدت إلى إنهاء احتكار الأحزاب الشيوعية للسلطة فى دول أوروبا الشرقية، وإسقاط الأجنحة المتشددة في تلك الأحزاب الشيوعية فى دول أوروبا الشرقية من السلطة وإحلالها بأخرى أكثر اعتدالا، وإطلاق حرية التعبير الشعبى بمختلف صور ووسائل التعبير، والسماح بحرية تشكيل الأحزاب السياسية فى إطار مبدأ التعددية السياسية، وقد تدعم هذا التحول الكبير بكفالة حرية الحركة والانتقال للمواطنين من تلك الأقطار إلى خارجها.

وكان تقييم جورباتشوف للموقف الجديد فى أوروبا الشرقية نابعا من الآتى:

١- أنه لم تكن ثمة جدوى من استمرار الاعتماد على دول أوروبا الشرقية من الناحية الاستراتيجية فى ظل المتغيرات الدولية الجديدة أى بعد زوال الحرب الباردة والتحول باتجاه تطبيق سياسات توازن المصالح بدلا من سياسات توازن القوى التى حفلت بالكثير من المخاطر.

٢- أنه بات من الصعب على الزعماء الموالين للاتحاد السوفيتى فى دول أوروبا الشرقية الحفاظ على النظم الشيوعية القائمة فى بلادهم بعد أن برهنت على فشلها الذريع فى توفير الرخاء الاقتصادى لشعوبهم بعد عقود طويلة من التجارب والممارسات الخاطئة.

٣- أن التحدى الرئيسى الذى كان يواجه الاتحاد السوفيتى فى تلك المرحلة من تطور الأوضاع، لم يعد المحافظة على تماسك حلف وأرسو كما كان يفعل فى السابق، وإنما كان الدفاع عن شرعية النظام السوفيتى نفسه فى مواجهة أزماته النابعة من ظروف الداخل أكثر من أى شيء آخر.

وعندما جرى حل حلف وارسو وتصفيته إلى غير رجعة فى يوليو ١٩٩١، جاءت تصريحات قادة دول أوروبا الشرقية مؤيدة كلها لهذا الإجراء، ومن ذلك إعلان الرئيس البلغارى أن التغييرات العميقة التى حدثت فى القارة الأوروبية كانت وراء انتهاء الشيوعية، وأن حل الحلف كان يعنى أن الشيوعية ولت إلى الأبد، كذلك كان إعلان

الرئيس الرومانى بأن حلف وأرسو كان أحد نتاجات فترة الحرب الباردة وأن حله كان يتناسب مع ظروف المرحلة الجديدة من تطور العلاقات الدولية، أما الرئيس التشيكوسلوفاكى فقد أعلن أن حل حلف وارسو كان خطوة على طريق الابتعاد عن مرحلة أوروبا المقسمة وبداية لمرحلة تاريخية جديدة من تعايش دول المجموعة السوفيتية السابق، وأضاف أنه إذا كان هناك فراغ أمنى سوف يتولد عن حل الحلف دون أن يتوفر البديل الكامل بعد، فإن المخرج من هذا المأزق سوف يتحقق بإقامة علاقات جديدة مبنية على الثقة والتعاون بين الدول التى كانت تابعة للمعسكر السوفيتى السابق من جهة وحلف الأطلسى من جهة أخرى. ومن جانبهم أعلن المسئولون السوفيت أن إلغاء حلف وارسو لم يكن يعنى أنه قد انتهت إلى الأبد العلاقة الوثيقة التي ربطت بين دوله في الماضى، لكن الوضع السياسى الجديد في أوروبا أصبح يتطلب نمطا جديدًا من العلاقات[1].

وقد ترافق مع هذه التحولات السياسية البعيدة المدى فى كل من الاتحاد السوفيتى ودول أوروبا الشرقية نشوب أزمة الخليج الثانية التى أدى إليها غزو العراق لدولة الكويت وضمها إليه فى أغسطس ١٩٩٠، والتي كانت إيذانا بميلاد ما أطلق عليه الرئيس الأمريكى جورج بوش النظام العالمى الجديد New World Order.

(ثالثًا): مرحلة ظهور النظام العالمى الجديد أو مرحلة القطبية الأحادية في العلاقات الدولية المعاصرة (١٩٩٢-).

عندما أعلن الرئيس بوش في إبريل ١٩٩٢ عما اسماه بالقواعد الجديدة للنظام العالمى الجديد، فإنه حددها فى الآتى:

(أ) أنه نظام يعبر عن وسائل جديدة للعمل مع الأمم الأخرى من أجل ردع العدوان وتحقيق الاستقرار والازدهار وفوق كل شيء السلام.

---

(١) راجع فى ذلك:

د. إسماعيل صبرى مقلد، الحرب الباردة: الجذور والتداعيات والنهايات، موسوعة احداث القرن العشرين (الناشر: دار المستقبل العربى، القاهرة، ٢٠٠٠م)، ص ٦٥، وتجدر الإشارة إلى أن الموافقة على إنهاء رابطة حلف وارسو تمت بموجب بروتوكول براغ الذى وقعت عليه دول الحلف فى يوليو ١٩٩١.

(ب) أنه نظام ينبع من التطلع إلى وجود عالم يقوم على التزام مشترك بين الأمم كبيرها وصغيرها بمجموعة من المبادئ التى يجب أن تستند إليها في إدارة علاقاتها المتبادلة ومنها: التسوية السلمية للمنازعات، والتضامن فى مواجهة العدوان، والتعامل العادل مع كل الشعوب، والعمل على تخفيف ترسانات الأسلحة ومراقبتها، إلخ.

كما قيل أيضًا بصدد توضيح الخصائص المميزة لهذا النظام العالمى الجديد:

- أنه نظام يتأسس على القيم الإنسانية العامة وليس على المواجهات والصراعات الأيديولوجية.
- أنه نظام يعطى الأولوية للتحديات التى تواجه البشرية مثل مشكلات البيئة والتلوث وغيرها.
- أنه نظام يرمى إلى تدعيم مجالات الحوار والتعاون الدولى والاعتماد المتبادل بين الدول والمنظمات الدولية لبناء مجتمع دولى أفضل.
- وأنه نظام يقوم على تجنب استخدام القوة لفض المنازعات بين الدول.
- وأنه يحاول إحلال مبدأ توازن المصالح محل توازن القوى ومن ثم يسعى إلى وقف سباق التسلح على المستوى الدولى.
- وأنه يقبل بمبدأ التعدد والاختلاف فى الأنظمة السياسية والاجتماعية، ويحترم حق كل شعب فى اختيار الطريق الذى يلائمه.

وفى الحقيقة أن الزعم بوجود نظام عالمى جديد يمثل انسلاخًا كاملاً من النظام السياسى الدولى السابق عليه، قد فتح الباب على مصراعيه أمام مجادلات دولية تشعبت فى كل اتجاه بين من يقرون بوجوده، وبين ما يتحفظون عليه، وبين من يعتقدون أن هذا النظام مازال قيد التشكيل.

فبالنسبة للاتجاه الأول الذى يقر بوجود نظام عالمى جديد، فإنه يرى أن هناك من الشواهد الدولية الحقيقية والملموسة ما يبرهن على أن هذا النظام قد أخذ طريقه إلى واقع الحياة الدولية، وأنه ليس مجرد زعم أو ادعاء، ومن بين تلك الشواهد التى يستندون إليها:

انتهاء الحرب الباردة/ زوال الاتحاد السوفيتى/ بروز دور الولايات المتحدة كقوة عظمى وحيدة فى عالم ما بعد الحرب الباردة/ تدعم دور الأمم المتحدة باعتبارها التجسيد الواقعى لمبادئ الشرعية الدولية/ بروز طائفة من المشكلات والتحديات الدولية الجديدة والهامة والتى باتت تتطلب تعاونا دوليا واسعا وفعالاً لمواجهتها وفى مقدمتها البيئة والإرهاب والمخدرات/ تراجع مكانة القوة فى إدارة العلاقات الدولية/ تزايد مكانة القضايا الاقتصادية على أجندة الاهتمامات الدولية/ اتساع نطاق التحول الديمقراطى على الصعيد العالمى/ تزايد حدة الاستقطاب بين الشمال والجنوب ، إلخ.

ويتفرع عن هذا الاتجاه العام اتجاه آخر، وهو أن كان يقر بوجود نظام دولى أو عالمى جديد، إلا أنه ينتقد المبادئ والأسس التى قام عليها هذا النظام، ويقول أننا فعلا بصدد نظام جديد ليس لأن مختلف دول العالم قد شاركت فى صياغته بإرادتها الحرة أو لأنه يأخذ مصالحها بعين الاعتبار، ولكن نظرا لأن قلة من الدول الغربية المسيطرة، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، هى التى صاغت هذا النظام وتسعى لفرضه علي دول العالم الأخرى، ويضيف: أن هذا النظام العالمى هو نظام إمبريالى استعمارى وهو يرمى إلى إحكام عملية استغلال الجنوب وفرض الهيمنة الغربية على دوله تحت شعارات الشرعية الدولية وحماية حقوق الإنسان، وأنه نظام تحكمه فلسفة غطرسة القوة. ويمضى دعاة هذا الاتجاه الأخير إلى القول بأن النظام العالمى الجديد أخذ يتشكل كنظام أحادى القطبية (Unipolar System) حتى لم يعد خافيا على العالم بأسره أن الولايات المتحدة هى القوة الحاكمة والمسيرة لشئون العالم المعاصر وإنها فرضت سيطرتها وزعامتها الشاملة على هذا النظام العالمى الجديد، فهى القوة الوحيدة التى تبدو حاضرة وفاعلة ومؤثرة فى كل بقعة من الكرة الأرضية، وهذه اللحظة الأمريكية فى تاريخ العالم (أو كما يسمونها American Moment) تستمد قوتها وعنفوانها من واقع أن الاقتصاد الأمريكى لا يزال هو الأضخم ولا يجاريه من حيث الحجم على الأقل اقتصاد آخر فى العالم، ويزيد من تأثير هذه القوة الاقتصادية العملاقة:

(أ) القوة العسكرية والنووية الجبارة للولايات المتحدة .

(ب) القدرة التكنولوجية والبشرية المتطورة والمدعومة من مؤسسات سياسية راسخة ومقننة.

(جـ) القدرة الإعلامية والدعائية الهائلة والمؤثرة والتى لا يمكن لأى دولة أخرى فى العالم اليوم أن تنافسها، إلخ.

وإذا كان هذا عن الاتجاه الذى يرى فى قيام النظام العالمى الجديد حقيقة لا سبيل إلى إنكارها أو المجادلة فيها، فإن هناك الاتجاه الآخر الذى يرفض مقولة النظام العالمى الجديد، أو هو في أضعف الأحوال يتحفظ عليها بشدة. ويستدل دعاته فى رفضهم بحالة الفوضى وعدم الاستقرار وكذا بالصراعات التى انتابت العالم فى أعقاب انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتى، وهم يشيرون إلى أن تلك الاختلالات والصراعات وما يصحبها من مظاهر فوضى دولية ما تزال مستمرة وهو ما يصعب معه الحديث عن نظام دولى جديد بالمعنى المتعارف عليه.

ويمضى أصحاب هذا المنطق في التحليل إلى القول بأنه إذا كانت جملة التحولات الكبرى التى شهدها العالم منذ منتصف الثمانينيات قد أدخلت تغييرات هامة وغير منكورة إلى ساحة النظام الدولى القائم آنذاك، إلا أن النظام العالمى الجديد كبديل مختلف تماما عن النظام الدولى السابق عليه لم يولد بعد، وأن ما يحدث هو أقرب إلى ما يمكن اعتباره باللانظام الدولى الجديد، ويضيفون:

١ - أن هذا النظام الدولى المزعوم هو نوع من الخديعة والوهم، وأنه ليس أكثر من سيطرة حلف أوروبى أمريكى على مجريات اتخاذ القرار بشكل انتقائى وتطبيقه أيضا بشكل انتقائى ومتحيز فى المجتمع الدولى وذلك عوضًا عن المسيرة الدولية متعددة الأطراف التى سادت فى المرحلة السابقة، مرحلة ما قبل انتهاء الحرب الباردة.

٢ - أن هذا النظام لا يختلف عن سابقه من حيث آلية اتخاذ القرار، وإنما يختلف بعدم وجود تلك التعددية التى كان يغذيها وجود الاتحاد السوفيتي كقوة فاعلة كبرى فى النظام الدولى.

٣ - وأن هذا النظام ليس إلا تقنينا للأوضاع الدولية الموروثة عن الحرب العالمية الثانية مطروحًا منها شيئين هامين هما: الثورات الوطنية وحركات التحرر فى العالم الثالث، وغياب دور الاتحاد السوفيتى كطرف مؤثر فى الصراع الدولى.

أما بالنسبة للاتجاه الثالث الذى يرى أن ما يسمى بالنظام العالمى الجديد مازال قيد التشكيل ولم تستقر معالمه وأوضاعه بصورة أكيدة ونهائية بعد، فيصف أصحاب هذا الاتجاه المرحلة الراهنة من تطور النظام الدولى بأنها مرحلة انتقالية تشهد اندثار أسس وقواعد النظام الدولى القديم وأن هذه المرحلة الانتقالية قد تطول وتستغرق عددًا من السنوات. ولذلك فهم يفضلون استخدام تعبيرات بديلة من قبيل: نظام دولى متغير/ بيئة دولية متغيرة/ ترتيبات دولية جديدة/ وضع عالمي جديد/ نظام عالمى مراوغ، إلخ. وفى اعتقادهم أن المرحلة الانتقالية الراهنة التى يمر بها النظام الدولى تتسم بالسيولة وما يكتنفها من غموض واضطراب وعدم استقرار.

ولذلك فهم يركزون أكثر على محاولة رصد المتغيرات الدولية الجديدة، وتحليلها، واستشراف تطوراتها المستقبلية[1].

الجدل حول بنية النظام العالمى الجديد:

عندما نأتى إلى التعرف على الجدل الذى يدور في كل مكان حول بنية النظام العالمى الجديد، فسوف نلاحظ أن هذا الجدل يتوزع بين أصحاب الاتجاه الذى يقول بأن هذه البنية ترتكز على القطبية الأحادية، وأن هناك الاحتمال بأن يأخذ النظام الدولى فى مرحلة لاحقة شكل النظام الهرمى بحيث تبقى الولايات المتحدة متربعة بمفردها على قمة الهرم، وتتلوها أوروبا واليابان وبعض المراكز العالمية الأخرى، إلخ[2].

---

(١) لرصد كل هذه الاتجاهات والآراء يمكن الرجوع إلي:

د. حسنين توفيق إبراهيم: النظام الدولى الجديد فى الفكر العربى، مجلة عالم الفكر، الكويت، عدد إبريل يونيو ١٩٩٥، ص ٤٥-٨٥

وكذلك:

د. عبد الخالق عبد الله: النظام العالمى الجديد: الحقائق والأوهام، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٢٤، إبريل ١٩٩٦، ص ٣٦-٥٩

د. السيد أمين شلبى: من الحرب الباردة إلى البحث عن نظام دولى جديد الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة: ١٩٩٥، ص ١٤٦-١٩٦.

(٢) د. حسنين توفيق: النظام الدولى الجديد فى الفكر العربى، مرجع سابق.

أما الاتجاه الثانى فهو يرى أن التحول سيكون باتجاه نظام دولى متعدد، الأقطاب (Multipolar System) ، باعتبار أنه مهما توفر لدولة واحدة من إمكانات، فإن قدرتها على ممارسة دور عالمى بصورة منفردة أو شبه منفردة لن يستمر إلا لفترة محدودة، ولكن العلاقات المحتملة بين هذه الأقطاب المتعددة قد تتشكل وفقًا لنمط أو آخر كالتعاون أو التنافس مثلا[١].

بالنسبة للاتجاه الأول والحجج التى يؤسس عليها منطقه فى الاعتقاد بأن النظام العالمى الجديد قد ولد وسيبقى لمدة طويلة كنظام القوة الواحدة التي يخرج عن مقدور أى قوة دولية أخرى تحديها، فانهم ينسبون السبب فى ذلك إلى ما تمتلكه هذه القوة العملاقة (ويقصدون الولايات المتحدة بالطبع) من قدرات عسكرية واقتصادية ودبلوماسية ومن جاذبية حضارية لا يمكن أن تتحقق مجتمعة لقوة أخرى واحدة، وهو ما يجعلهم يعتقدون أن القرن العشرين كان قرنًا أمريكيا وأن القرن الحادى والعشرين سيكون قرنًا أمريكيا كذلك[٢]. وهم يقولون إن الولايات المتحدة خرجت فى أعقاب الحرب الباردة كعملاق وحيد فى الشئون الدولية، فهى التى انتصرت علي الشيوعية، وهى التى تستطيع الآن أن تهزم أى تهديد محتمل، وهى ليست بحاجة لأن تخشى من أية قوة جديدة[٣]. ويضيفون أن الولايات المتحدة باعتبارها القطب الأوحد فى النظام العالمى الجديد استطاعت أن تجمع بين أبعاد أربعة هى:

(أ) قوة عسكرية تستطيع أن تصل إلى أى مكان فى العالم.

(ب) تأثير اقتصادى عالمى.

(جـ) جاذبية ثقافية وايديولوجية.

(د) قوة سياسية عالمية كنتيجة لتضافر تأثير العوامل السابقة مجتمعة[٤].

---

(١) المرجع السابق.

(٢) د. السيد أمين شلبى: من الحرب الباردة إلى البحث عن نظام دولى جديد، ص ١٧٩-١٨٠.

(٣) المرجع السابق، ص ١٨٠ وما بعدها.

(٤) المرجع السابق، ص ١٨٦.

وفى الحقيقة أن هذا الاتجاه الذى يرى فى تفرد القوة الأمريكية كقوة عملاقة وحيدة فوق المنافسة والتحدى، قد تعرض لانتقادات عديدة منها:

١-أن الولايات المتحدة ليست علي هذا المستوى من القوة الذى ينسب إليها، فالحرب الباردة طوال أغلب مراحلها، أدت بالولايات المتحدة لأن تعتمد بشكل زائد على القوة العسكرية وبنائها، مما جعلها تلجأ إلى تحويل مواردها من الحاجات الاجتماعية والسياسية إلى الإنفاق على برامج أمنها القومى مما نال من قوة الاقتصاد الأمريكى وأدى إلى عجز الميزانية وضعف الاستثمار وتحلل البنية الأساسية[١].

٢- أن أنتهاء الحرب الباردة أدى إلى اهتزاز النفوذ السياسى الدولى للولايات المتحدة وخاصة تجاه حلفائها فى أوروبا واليابان ممن كان تخوفهم من ضغوط القوة السوفيتية عليهم يدفعهم لأن يضعوا أنفسهم تحت الحماية الأمريكية وأن يقبلوا بدور سلبى في الشئون الدولية بيد أن تراجع الاتحاد السوفيتى بل واختفائه كلية من حلبة المنافسة وزواله كدولة وكقوة عالمية يخشى بأسها، قد غير تماما من طبيعة الواقع والظروف التى منحت الولايات المتحدة هذا الموقع القيادى الفريد، ومن هنا، فإن نهاية الحرب الباردة تمثل انحدارًا دراميا فى قدرة الولايات المتحدة على تقرير اتجاهات الأحداث، وعليها أن تكيف نفسها للتعايش مع واقع دولى جديد اصبح فيه حلفاؤها ومن كانوا يعتمدون عليها منافسين لها وبشكل متزايد[٢]. وقد دفع هذا الاعتقاد بمحلل أمريكى بارز هو زيجنيو بريجنسكى إلى القول بأن فى هذه المرحلة من تطور النظام الدولى تجد الولايات المتحدة نفسها فى وضع غاية فى التناقض، فهى من ناحية لا تواجه حتى الآن منافسين قادرين على مسايرة قوتها العالمية الشاملة غير أنه من ناحية أخرى فإن ديناميكية التغيير الاجتماعى والاقتصادى والثقافى يفرغ الكثير من عناصر القوة الأمريكية هذه من مضمونها وهو ما يهدد بتقويض الدور الأمريكى المسيطر فى العالم ويحد من قدرتها على التأثير الفعال باتجاه محاولة تغيير العالم وفق رؤيتها الخاصة، وينتهى بريجنسكى من ذلك إلى القول بأن التفوق الأمريكى هو واقع ووهم معًا Reality and Illusion [٣].

---

(١) المرجع السابق، ص ١٨٢.

(٢) المرجع السابق، ص ١٨٢ - ١٨٣.

(٣) المرجع السابق، ص ١٨٦ - ١٨٧.

وإلى جانب هؤلاء المفكرين السياسيين البارزين من أمريكيين وغير أمريكيين، ممن عبروا صراحة عن اعتقادهم بأن هذه اللحظة الأمريكية فى التاريخ لا يمكنها أن تدوم إلى الأبد، وأن نجم هذه القوة العالمية العملاقة الممسكة بزمام النظام السياسى الدولى الراهن سوف يكون مآله إن عاجلاً أو آجلا إلى الأفول، نجد أن هناك مفكرين آخرين ممن أخذهم الحماس الزائد إلى التركيز على ما يعتقدون أنه الإيجابيات السياسية والأمنية الضخمة التي يكفلها تفرد الولايات المتحدة بالقوة التى لا تنازع على قمة النظام الدولى، وهم يدافعون عن اعتقادهم على النحو التالى:

(أولاً): أن النظام العالمى الجديد هو نظام أحادى القطبية بها لا يدع مجالا لأى لبس، حيث تتمتع الولايات المتحدة بهامش كبير من التفوق على أقوى الدول التالية لها، بل وعلى كل القوى الكبرى الأخرى مجتمعة، ومما يبرهن علي ذلك ويؤكده هو أن الولايات المتحدة هى أول دولة قائدة فى التاريخ الدولي الحديث يتحقق لها تفوق حاسم فى كل ركائز القوة الاقتصادية والعسكرية والتقنية والجيوسياسية، وأن وصف هذا التركيز فى القوة غير المسبوق في كمه ونوعه باللحظة الفانية إنما هو خطأ جسيم وتجاوز غير مقبول للواقع.

(ثانيًا): أن القطبية الأحادية القائمة الآن تميل إلى دعم فرص السلم والاستقرار فى العالم أكثر من أى نظام دولى آخر. فامتلاك الولايات المتحدة لكل عناصر القوة الأساسية فى العالم يلغى أحد المصادر المهمة للصراعات التى تفجرت فى ظل النظام الدولى السابق، والتى كان على رأسها التنافس من أجل فرض الهيمنة والانفراد بزعامة النظام الدولى. أما الآن، فلا توجد فى العالم قوة رئيسية أخرى يسمح لها وضعها باتباع سياسة تعتمد فى نجاحها علي التغلب على الولايات المتحدة سواء فى حرب أو فى أى نوع من أنواع التنافس الممتد.

ويضيف المفكرون من أصحاب هذا الاتجاه أنه إذا كانت الفكرة السائدة لدى البعض هى أن القطبية الأحادية ليست مستقرة، وأن أى تجاوز تقدم عليه الولايات المتحدة، ولو كان بسيطًا سيؤدى إلى ردود عدائية خطيرة، هذا الافتراض لا يبدو صحيحا وإنما العكس هو الصحيح. فالقطبية الأحادية تتسم بقابليتها العالية للاستمرار،

وبمقدرتها على تحقيق السلام، وإذا كان هناك من تهديد رئيسى لها، فهو يكمن في عجز الولايات المتحدة عن فعل ما يكفى. ثم يقولون أنه لما كان النظام الدولى الحاضر مبنيا على القوة الأمريكية، فإن الولايات المتحدة هى أكثر القوى الدولية المطالبة بوضع الترتيبات التى تحمى بها استقراره[١].

وهنا يذكر أستاذ العلاقات الدولية الأمريكية المعروف كينيث والتز، أن القطبية الثنائية هى أقل تعريضا للعالم لمخاطر الحرب من القطبية المتعددة لأنها تقلل من الشكوك المتبادلة بين الأقطاب الكبار فى النظام الدولى، وانسجامًا مع هذا المنطق ذاته، فإن القطبية الأحادية هى أقل البنى إثارة لمخاطر الحروب الدولية.

وتفسير ذلك فى رأى والتز هو أن القطبية الأحادية تقلل من الشكوك التى تحيط باختيار الحلفاء أو بحسابات القوة، كما لا تكون هناك خيارات أمام الدول التى تأخذ وضع الطرف الثانى فى العلاقة مع هذا القطب الواحد سوى مسايرته علانية أو ضمنًا، أو على الأقل الامتناع عن أى فعل قد يجلب عليه عداءه ويعرضه لانتقامه.

ويختتم كينيث والتز دفاعه عن هذا التصور بقوله أن النظام الدولى الأحادى القطبية هو نظام يستحيل فيه حدوث أى ثقل مضاد للقوة العظمى المهيمنة، لكن عندما يصبح الثقل المضاد أمرًا ممكنا أو حقيقة واقعة، فإن النظام الدولى لن يكون آنئذ أحادى القطبية، وهو احتمال يستبعد حدوثه فى الأمد المنظور وذلك للعديد من الأسباب التي يسهب فى التأكيد عليها[٢].

وبعيدًا عن مزاعم القوة الأمريكية المتفردة وأوهامها على نحو ما يروج له بعض هؤلاء المفكرين ممن أشرنا إليهم، فما هى يا ترى الأقطاب الدولية الأخرى التى يتوقع لها أن تحتل مكانها فى النظام العالمى الجديد لتتحول به مستقبلا من الأحادية القطبية إلى القطبية التعددية؟ إن الأقطاب المرشحة لأن تكون فاعلة ومؤثرة ومنافسة للقطب الأمريكى خلال السنوات القادمة، هى فى توقع بعض المحللين:

---

(١) راجع فى ذلك: وليم وولفورث: استقرار عالم القطب الواحد، سلسلة دراسات عالمية، العدد ٣٦، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبى، الطبعة الأولى، ٢٠٠١، ص ٩-١٠ وما بعدها..

(٢) المرجع السابق، ص ٣٤ – ٣٥.

أولاً: الصين التى لا تعتبر أضخم قوة بشرية فى العالم فحسب، وإنما تقترب من مكانة القوة الصناعية العظمى فى العالم، واقتصادها هو الأسرع نموا على المستوى العالمى.

وتعد الصين كذلك الدولة الثالثة في العالم من حيث حجم قدرتها العسكرية بجانبيها التقليدى والنووى، ويعتبر جيشها هو الأكبر في العالم من حيث تعداده، ويتمتع الاقتصاد الصينى بقوة جذب هائلة للاستثمارات الأجنبية ويشهد على ذلك حجم التدفقات الاستثمارية التى تأتيها من خارجها والتى تضاعفت معدلاتها فى السنوات الأخيرة بصورة لافتة للنظر، وينظر إلى الاقتصاد الصينى علي أنه رابع أكبر اقتصاد فى العالم بعد الولايات المتحدة واليابان وألمانيا. ويعزو المحللون هذه الطفرة الاقتصادية الهائلة من جانب الصين إلى عدة عوامل وحقائق يأتى فى موقع الصدارة منها التركيز شبه المطلق فى الصين علي قضايا النمو الاقتصادى والتحديث العلمى والتكنولوجى من أجل الارتقاء إلى العالمية[1]. ومما يعزز هذا التوجه هو أن القيادة الصينية قررت أن تنحى الشعارات الأيديولوجية جانبًا، ومن هنا كان اتجاهها إلى وضع طموحاتها العقائدية ومخططات سياستها الخارجية فى أدنى سلم اهتماماتها[2].

ثانيًا: الاتحاد الأوروبى: تحاول دول الاتحاد الأوربى أن تحقق ما لم تتمكن الدول الأخرى فى العالم من تحقيقه، وهو خلق سوق واحدة وكتلة اقتصادية موحدة. وقد أخذت أوربا الموحدة منذ عام ١٩٩٢ وبعد التوقع علي معاهدة ماستريخت التى عمقت جذور الوحدة الأوربية ووثقت عراها، تتوسع شرقًا. ويذكر المحللون أن قوة آليات الاندماج الاقتصادى الأوربى تستند إلى أسس اقتصادية حقيقية لا نظرية أو افتراضية حتى أن القرن الحادى والعشرين يمكن أن يكون قرنًا أوروبيًا، فالنموذج الاقتصادى الأوروبى هو النموذج الصاعد بل وأخذ يفرض نفسه على العالم، وهم يقولون ن الاندماج الاقتصادى الأوروبى يبقى حالة خاصة على الصعيد العالمى، وربما كان هذا النموذج بديناميكيته الخاصة وخصوصيته العالية غير القابلة للتقليد أو التكرار[3].

ثالثًا: اليابان التي تعد اليوم عملاقًا اقتصاديا بكل المقاييس ، وتشير كل الحقائق

---

(١) د. عبد الخالق عبد الله: النظام العالمى الجديد: الحقائق والأوهام، مرجع سابق، ص ٤٦ - ٤٧.

(٢) المرجع السابق.

(٣) المرجع السابق، ص ٤٧ - ٤٩.

والبيانات إلى أن التفوق الاقتصادى اليابانى قد تجاوز كل التوقعات وحطم كل الأرقام القياسية فى كافة المجالات المالية والصناعية والتكنولوجية، قد أصبح الاقتصاد اليابانى الآن يزيد على ثلاثة أضعاف الاقتصاد البريطانى وأكثر من نصف الاقتصاد الأمريكى. كما تتصدر اليابان قائمة الدول الأولى فى العالم فى مجال صناعة الحديد والصلب والسفن والأجهزة الالكترونية وصناعة السيارات. وتفوق اليابان المستمر فى المجال الصناعى وتحولها إلى الدولة الأولى فى إنتاج العديد من المنتجات الصناعية يعود إلى أن انتاجية العامل اليابانى تعد الأعلى على المستوى العالمى وهو ما ساهم مساهمة فعلية فى تحويل اليابان إلى الدولة الصناعية الأولى فى العالم[١].

ومن هذه المقارنات والتقييمات لأوضاع هذه الأقطاب الدولية البارزة فى العالم، يخلص المحللون إلى القول بأنه إذا كان صحيحا أن القوة التى ستحكم العالم فى المستقبل ستكون قوة اقتصادية وليست قوة عسكرية، فإن اليابان هى بكل تأكيد الأكثر جدارة لقيادة العالم، أما إذا كان العصر القادم هو عصر التكتلات الاقتصادية، فإن أوروبا قد حققت ما لم تتمكن الدول الأخرى فى العالم من تحقيقه، ألا وهو بناء تكتل اقتصادى يتوقع أن يكون له شأن فى تقرير شئون العالم، وبرغم الإمكانات الاقتصادية والتكنولوجية التى يمتلكها هذان العملاقان الأوروبى واليابانى، فإنه لا ينبغى كما يقولون، استبعاد الصين بنموها الاقتصادى المستمر وقدراتها وإمكاناتها الكامنة، والتى إذا أمكن توظيفها بصورة مؤثرة وفعالة، فإنه سوف يكون للصين دور قيادى مرموق فى النظام العالمى المعاصر فى المستقبل القريب[٢].

ولا يعنى ما يذكره هؤلاء المحللون أنهم يغفلون قوة أمريكا المتفوقة والتى ما تزال مسيطرة. يقول أحد هؤلاء المحللين: أن من الواضح أن العالم يشهد بروز عدة قوى كبرى جديدة، بيد أن ما هو أكثر وضوحًا أن هناك فى هذه اللحظات قوة عظمى واحدة فقط هى الولايات المتحدة التى هى بكل المقاييس السياسية والعسكرية والاقتصادية بالاضافة إلى المقاييس الثقافية والعلمية، القوة الحاكمة والمسيطرة والتى تمكنت حتى الآن من تطويع كل التحولات والمستجدات الدولية الأخيرة لتعزيز قيادتها الأحادية للنظام العالمى الجديد وتحديد أولوياته وجدول اعماله[٣].

---

(١) المرجع السابق، ص ٥٠-٥١.
(٢) المرجع السابق، ص ٥٢.
(٣) المرجع السابق.

النتائج الدولية التى حققها ظهور النظام العالمى الجديد

بوسعنا هنا أن نشير إلي أبرز النتائج الدولية التى حققها ظهورالنظام العالمى الجديد على النحو التالى:

أولاً:التراجع الحاد فى مستوى التهديد الذى كانت تمثله الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل وسباقاتها الخطرة والمدمرة للسلم والأمن الدوليين، وقد حدث هذا التراجع بسبب زوال حلف وارسو وتفتت القدرة النووية العملاقة للكتلة السوفيتية السابقه، ومن المحتمل أن تجد تلك الأسلحة طريقها فى النهاية إلى الإزالة والتدمير. ومن ثم لم تعد شواغل القوى الكبرى وهمومها وأولويات استراتيجياتها تدور أساسا حول ما يجب أن يكون عليه أسلوب التصدى لمشكلاتها الأمنية بأبعادها الاستراتيجية الدولية المعقدة ولما تفرزه من مخاطر وتحديات مستمرة على نحو ما درجت على التعامل معه فى الماضى، وبالتالى تقييم كل ما يدور على الساحة الدولية برمتها من هذا المنظور الأمنى والاستراتيجى المحدد فى طبيعته واللامحدود فى عمقه ومداه، وإنما تبدلت كل تلك الشواغل والاهتمامات والأولويات بصورة تامة.

ثانيًا: الانكماش الكبير فى أهمية الصراعات الأيديولوجية كقوة رئيسية محركة للعلاقات الدولية، وبروز مؤشر المصلحة الوطنية باعتباره خط الأساس فى إدارة تلك العلاقات. وقد أضفى هذا التحول الهام قدرًا متزايدًا من المرونة على قرارات السياسة الخارجية للدول وبصورة افتقدتها طوال المراحل التى استغرقتها الحرب الباردة[1].

ثالثًا: أن من بين التغييرات الأخرى التى طرأت على ملامح النظام العالمى، السرعة القياسية التى أصبح يتم بها تدويل الأزمات الإقليمية، حتى إن استراتيجيات إدارة الأزمة أخذت تنتقل فى كل مرة ودونما استثناء من أيدى أطرافها المباشرين إلى أيدى قوى خارجية عديدة قد تكون بعيدة عنها، وهى القوى التى أصبح يقع

(١) د. إسماعيل صبرى مقلد: النظام العالمى الجديد والخليج: مجموعة ملاحظات مجلة شئون اجتماعية، دولة الإمارات العربية، العدد ٤٣، السنة الحادية عشرة، خريف ١٩٩٤، ص ١٥٠.

على عاتقها مسئولية حلها أو حسمها بقرارات دولية، لقد جاءت البداية فى هذا الاتجاه مع أزمة الخليج الثانية (٩٠/ ١٩٩١)، واستمرت بعدها مع كافة الأزمات الدولية الإقليمية التى تلتها (أزمة البوسنة والهرسك، أزمة كوسوفو، أزمة الصومال، إلخ).

إن السبب وراء هذا التحول كان يكمن فى التدهور المتزايد والمستمر فى مقدرة آلية التنظيم الدولى الإقليمى علي التعامل مع تلك الأزمات – حتى المحدودة منها – بفاعلية وحسم. وقد أدى ذلك بالضرورة إلى نقل عبء إدارة تلك الأزمات إلى مجلس الأمن الدولى حيث تتوفر خلافًا لما كان سائدًا فى مرحلة الحرب الباردة، قاعدة أكبر نسبيا من الاتفاق بين أعضائه بعكس ما يحصل بين الدول الأعضاء فى المنظمات الدولية الإقليمية (تكفى الجامعة العربية كمثل عملى بارز على الفشل وعدم الفعالية خلال أزمة الخليج الثانية).

ولعل هذا التحول هو الذى أبرز دور الأمم المتحدة، ممثلا فى السلطة المتزايدة لمجلس الأمن الدولى، فى مضمار تطبيق نظام الأمن الجماعى تحت مظلة ما أسمى بالشرعية الدولية الجديدة New International Legitimacy ، ورافق ذلك بالضرورة وكنتيجة حتمية له، تنامى حجم التأثير الأمريكى على القرارات الدولية المطروحة على المجلس حتى بلغ تلك الدرجة من الهيمنة شبه التامة ليس على مجلس الأمن وحده، وإنما على سائر أجهزة المنظمة العالمية ومؤسساتها[١].

رابعًا: أن من حقائق التغيير الأخرى التى فرضت نفسها واتضحت تأثيراتها بقوة فى المرحلة التالية على بروز النظام العالمى الجديد، هو ذلك التزايد الكبير في الأهمية التى باتت تشغلها الآليات الاقتصادية فى العلاقات الدولية المعاصرة. ويأتى فى مقدمة تلك الآليات التى تتحكم بقوة فى تحريك مسارات الاقتصاد العالمى فى إطار المفاهيم الليبرالية الرأسمالية الغربية: صندوق النقد الدولى، والبنك الدولى، ومنظومة التجمعات الاقتصادية الدولية كنادى باريس ومجموعة الدول الصناعية الثمان الكبرى، ومجموعة الآسيان، ومجموعة النافتا، وقد تتوج هذا الاتجاه نحو

(١) المرجع السابق، ص ١٥١.

الليبرالية الاقتصادية على الصعيد العالمى بإنشاء منظمة التجارة العالمية، وإقامة العديد من مناطق التجارة الحرة المشتركة فى مختلف الأقاليم والقارات.

أن معنى ذلك التطور الحيوى هو أن القوى الاقتصادية الرأسمالية العملاقة باتت تتربع على قمة الهرم الاقتصادى العالمى (لاحظ مثلا الحجم الذى يمكن أن تتمثل عليه القوة الاقتصادية المجتمعة لكل من الولايات المتحدة وأوروبا الموحدة واليابان والنمور الصناعيين الأسيويين)[1].

وبالتأكيد، فإن هذا التراكم الهائل فى عناصر القوة الاقتصادية الرأسمالية سوف تكون له نتائجه العميقة والبعيدة المدى عندما يتعلق الأمر بتشكيل ملامح المرحلة القادمة من تطور النظام السياسى الدولى.

خامسًا: إن من بين التحولات الهامة الأخرى التى أصبح بعضها مصدرًا رئيسيا للتوتر الدولى، هو انتشار الصراعات الإقليمية فى العالم وعلى نحو غير مسبوق فى سجل العلاقات الدولية المعاصرة، ولعل أكثر ما يلفت النظر هو أن أكثر هذه الصراعات عرقية والأخطر من ذلك أن أغلبها يصطبغ بالصبغة الانفصالية، وقد ترتب على ذلك انشطار العديد من الكيانات القومية الكبرى وتحللها والأمثلة كثيرة ومن أبرزها الاتحاد السوفيتى والاتحاد اليوغسلافى وتشيكوسلوفاكيا، إلخ.

وقد تعرض الأمين العام السابق للأمم المتحدة الدكتور بطرس غالى لهذه القضية الخطيرة والمتفجرة فى معرض تقييمه للدور الذى يمكن للمنظمة العالمية أن تقوم به لاحتواء هذه الصراعات العرقية، وهو يبدأ بالتساؤل حول ماهية الأسباب التى أدت إلى انفجار الصراعات العرقية وإشعال موجة خطيرة من العنف فى العالم؟ وهو يجيب على ذلك بالآتى:

(أ)أن الحرب الباردة كبحت النزعة إلى التوتر العرقى حيث استخدمت كل من الدولتين العظميين وسائل الضغط لمنع الشعوب الواقعة تحت نفوذها من الثورة المرتبطة بالعنف.

---

(١) المرجع السابق، ص ١٥١-١٥٢.

(ب) أنه بعد انتهاء الحرب الباردة أصبح الصراع العرقى يولد أشكالا ضارية من العنف، وأدى إلى حدوث انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان وجرائم الحرب، ومما زاد الأمر سوءًا هو أن انتهاء الحرب الباردة لم يصحبه وجود استعداد مختلف من قبل النظام الدولى للتعامل مع هذه الصراعات العرقية الجديدة.

(جـ) أن السؤال الذى أصبح مطروحًا بشدة مع زيادة موجة العنف المصاحبة لهذه الصراعات العرقية: ماذا يتعين على الأمم المتحدة أن تفعل، خاصة أن كل صراع يندلع داخل حدود دولة يمكن أن يعتبر حربا أهلية؟ ومما زاد الأمر تعقيدًا هو ما قرره ميثاق الأمم المتحدة من أن المنظمة العالمية لا تستطيع اتخاذ أى إجراء إلا عندما يتعرض السلم والأمن الدوليين للخطر، وبالتحديد: عندما تهاجم دولة دولة أخرى أو عندما تتصاعد الحرب الأهلية لتصبح حربا دولية، أو عندما تتصاعد الحرب الأهلية لتصبح حربا دولية، أو عندما يتعرض سكان باكملهم لخطر الإبادة الجماعية. ومن هنا أصبح السؤال: هل يشكل الصراع العرقى تهديدًا للسلم والأمن الدوليين؟ وهل ينبغى أن يثير قلق المنظمة العالمية، وبالتالى ماذا يجب على الأمم المتحدة أن تفعل؟

ويجيب الدكتور غالى أن كل نزاع عرقى مستنكر دوليا، ولكن ليس كل نزاع عرقى يهدد سلم العالم، ولا يسع الأمم المتحدة ولا ينبغى لها أن تحاول حل كل مشكلة من هذه المشاكل رغم أن النزاع العرقى يمكن أن يتسبب فى انهيار الدولة[1].

ويردف أن الأمم المتحدة يمكن أن يكون لها إسهامها فى حل هذه المشكلة من خلال اتباع وسائل رئيسية أربع هى: التعليم والاقتصاد وتعزيز احترام حقوق إنسان واستخدام الأدوات العسكرية عند الضرورة.

سادسًا: ثم نصل هنا إلى مشكلة دولية أخرى جديدة فرضت نفسها فى مرحلة ما بعد قيام النظام العالمى الجديد، وهى المشكلة المتعلقة بمفهوم الأمن الإقليمى وتطبيقاته العملية.

(١) د. بطرس بطرس غالى: الأمم المتحدة واحتواء الصراعات العرقية، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، يناير ١٩٩٤، ص ٨ - ١٦.

لقد تأصلت فيما مضى المقولات التى كانت تدعو وبأصرار واضح إلى عزل تدخلات القوى الكبرى عن هموم الأمن الإقليمى ومشكلاته، وجاء ذلك من منطلق الاعتقاد أن مثل تلك التدخلات التى تحركها مصالح الأقطاب الكبار فى النظام الدولي كانت تزيد تلك المشكلات الأمنية الإقليمية توترا وتعقيدا. وبالتالى، فإن خيار الأمن الإقليمى المستند إلى الجهد الذاتى لأطرافه المعنيين به مباشرة كان يمثل الخيار المحبذ لدى معظم الدول لقلة مخاطره من جهة ولضعف حساسياته السياسية من جهة أخرى، لكن عدوان العراق على الكويت واحتلاله أراضيها فى عام ١٩٩٠ جاء لينسف هذه المقولة الذائعة من جذورها، وليحل المفهوم التقليدى للأمن بمفهوم جديد بالغ الغرابة.

فبانتهاء الحرب الباردة وما رافقها من استقطابات ثنائية، ومع التخلخل المفاجئ الذى أحدثه الانهيار السريع للاتحاد السوفيتى فى النظام السياسى الدولى القائم، برزت بعض القوى الإقليمية كمصادر رئيسية لتهديد السلم والأمن الدوليين، وقد حدث ذلك التحول نتيجة قراءات وتفسيرات خاطئة من جانبها لما كانت تعنيه تلك المتغيرات الدولية الجديدة. لقد ترتب على ذلك أن مركز الثقل فى التهديدات والمخاطر الأمنية الجديدة أخذ ينتقل من القوى الدولية الخارجية إلى قوى إقليمية طامعة من ذلك النوع الذى لا يأبه بالتزاماته ولا يقيم وزنا لتعهداته الدولية التى تؤكد عليها مواثيق المنظمات الدولية الإقليمية التى هى أطراف رئيسية وفاعلة فيها. ويعد هذا كله مؤشرا سالبا آخر من جملة المؤشرات السالبة الكثيرة التى أفرزتها متغيرات ما بعد قيام النظام العالمى الجديد[١].

النظام العالمى الجديد ونظرية صدام الحضارات (Clash of Civilizations)

بقيام النظام العالمى الجديد، دخلت السياسة الدولية مرحلة جديدة، بدأ المفكرون عندها فى طرح تصوراتهم بشأن ما يمكن أن تتمثل عليه أوضاع العالم وعلاقاته مستقبلا، فهناك منهم من بدأ يروج لنظرية نهاية التاريخ وأبرزهم المفكر الأمريكى اليابانى الأصل فرنسيس فوكوياما الذى عبر عن اعتقاده بأن ما يشهده العالم الآن ربما لا يكون مجرد انتهاء الحرب الباردة وإنما نهاية التاريخ في حد ذاته، أو بمعنى آخر فإن العالم دخل المرحلة الأخيرة من مراحل التطور الأيديولوجى للبشرية مع انتشار الديمقراطية الليبرالية الغربية فى كل مكان من العالم باعتبارها الشكل النهائى والأمثل لنظم الحكم.

(١) د. إسماعيل صبرى مقلد: النظام العالمى الجديد، مرجع سابق، ١٥٢ - ١٥٣.

أن انتصار الديمقراطية الليبرالية الأمريكية كما يقول فوكوياما هو انتصار يتجاوز السياق التاريخى للأحداث الراهنة، لأنه كان إيذانا بدخول العالم عصرا افضل من كل العصور التى سبقته وذلك بفضل ما تمتلكه الديمقراطية الليبرالية من قواعد راسخة للحرية أمكنها أن تجمع فضائل كل الأمم الكائنة على ظهر الأرض، وأن تقدم الحلول التى تخدم قضايا البشرية فى كل مكان، إلخ[1].

وغير فوكوياما كان هناك مفكرون آخرون ممن تنبأوا إما بقرب عودة المنافسة التقليدية بين الدول القومية، أو بأفول الدولة القومية وتحللها لوقوعها تحت ضغط العديد من القوى المتنافرة كالقبلية والكونية وغيرها[2].

لكن مفكرا أمريكيا بارزا آخر هو صمويل هنتنجتون Huntington تبنى منظورا سياسيا مختلفا عن كل هؤلاء عندما عندما ذكر أن المصدر الرئيسى للصراع في عالم ما بعد انتهاء الحرب الباردة القديمة، لن يكون أيديولوجيا أو اقتصاديا بالأساس، وإنما سيكون صراعا ثقافيا، فالصدام بين الحضارات المختلفة سوف يهيمن على السياسة العالمية، كما أن القضايا المنبثقة من هذا الصدام الحضارى سوف تكون منطلقا للصراعات التى سوف تقع فى المستقبل.

وأهمية هذا التيار الجديد من الفكر السياسى وعلى نحو ما عبر عنه هنتنجتون تأتى من كونه يغاير بشدة ما روج له مفكرون آخرون كبول كيندى صاحب نظرية صعود وسقوط القوى العظمى، وجوزيف ناى Nye الذى دافع عن النظرية التى تقول أن تكثف علاقات الاعتماد الدولى المتبادل مقرونا بتكامل الأسواق العالمية والتدفق الدولى المتزايد للمعلومات والاتصالات (الثورة المعلوماتية) سوف تكون كلها عوامل مهمة للغاية فى تعزيز فرص السلام العالمى ، والسبب فى رأيه هو أنها سوف تفقد أدوات القوة العسكرية لتسوية النزاعات الدولية حول المصالح القومية جاذبيتها وجدواها. أى أن

(١) دانيال وارنر: السياسة الخارجية الأمريكية بعد انتهاء الحرب الباردة، سلسلة دراسات عالمية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد ١٥، ١٩٩٩، ص ٢٧ – ٢٩.

(٢) المرجع السابق، ص ٣٥.

العالم بانتهاء الحرب الباردة قد دخل مرحلة التركيز على استخدام أدوات القوة الناعمة Soft Power[1].

أن نظرية جوزيف ناى بشأن القوة الناعمة تقوم فى أساسها على افتراض أن الدولة تستطيع أن تكتسب المزيد من النفوذ الدولى بقدرتها على وضع الأجندة الدولية، وصياغة قواعد السلوك الدولى، وعلى جعل الآخرين يتصورون مصالحهم الوطنية من المنظور الذى تحدده لهم، وكذلك بقدرتها على جعل الآخرين يشاركونها قيمها على نطاق دولى واسع، مما يسهل عليها الإمساك بزمام القيادة ودفع الآخرين إلى التسليم بها. وقد حققت الولايات المتحدة فى رأى ناى كل هذه الاشتراطات والمعايير وزادت عليها باعتناقها للقيم الخاصة بحرية التجارة والأسواق، وهى كلها أدوات القوة الناعمة[2].

أما هنتنجتون، فإنه وخلافا لهؤلاء المفكرين، لا ينظر إلى تطور العلاقات الدولية الجديدة من منظور الدورات التاريخية، أو من خلال التركيز على دور الوعى القومى، أو زعامة الولايات المتحدة للنظام الدولى أو المدى الذى يمكن أن تمتد إليه هذه الزعامة فى ظروف المستقبل، إلخ. ولكنه يهتم بتحليل مصادر الصراع الدولى، وهو يتتبع تطور هذه المصادر منذ عقد معاهدة وستفاليا عام ١٦٤٨ وحتى الوقت الحاضر، أى بدءاً من الصراعات بين الأمراء، ومرورًا بصراع الأيديولوجيات، وانتهاء بالصراعات التى تدور رحاها الآن بين الثقافات والحضارات الإنسانية المختلفة.

يرى هنتنجتون أن العالم قد تغير ولكن ليس كما يعتقد جوزيف ناى فى صورة الأنماط المتشابكة لعلاقات الاعتماد الدولى المتبادل في مجالات الاقتصاد والتكنولوجيا والثقافة، ولا كما يتصور بول كيندى في صورة صعود القوى العظمى وسقوطها، ولكن فى صورة أعم وأشمل من هذا بكثير، إنها مشكلة الصراع الذى يدور بين الحضارات بكل ما يعنيه

(1) Joseph S. Goldstein, International Relations, Harper Collins College Pubilshers, New York, 2nd edition, 1996, P. 325.

(٢) للوقوف على نظرية ناى بخصوص القوة الناعمة ودورها فى مرحلة ما بعد انتهاء الحرب الباردة، راجع:

Nye, Joseph S., Bound to Lead: The Changing Nature of American Power, (Basic Books, New York, 1990).

هذا الصراع ويترتب عليه من نتائج وتداعيات. أن الحضارات من المنظور التحليلى لهنتنجتون تأتى قبل الدول، إن صعود هذه الحضارات وسقوطها هى بالنسبة إليه القضية الأساسية التى تأتى كل القضايا الأخرى بعدها .

وضمن هذا الإطار من الأفكار والتصورات، يأتى هنتنجتون ليحذر مما قد يحمله المستقبل للعالم، وهو يرى أن الصدام بين الحضارات يمكن أن يقع للعديد من الأسباب التى أوضحها تفصيلا فى عرضه لنظريته. يعتقد هنتنجتون أنه على الرغم من أن الدول سوف تبقى القوة المؤثرة فى العلاقات الدولية، إلا أن الخلافات (أو بالأحرى الصراعات) الرئيسية بين دول العالم سوف تنشب بين جماعات حضارية مختلفة، وهو يساند هذا الزعم بالحجج الآتية:

١ - أنه خلال الحرب الباردة انقسم العالم إلى ثلاثة عوالم رئيسية: عالم أول وعالم ثان وعالم ثالث، أما بعد انتهاء الحرب الباردة، فإن تلك التقسيمات لم تعد ذات قيمة أو فاعلية حيث أصبحت الدول تتكتل مع بعضها على أساس ثقافى وحضارى وليس على أساس أيديولوجى أو سياسى أو اقتصادى كما كان الحال فى السابق، وسوف تتزايد أهمية الهوية الحضارية للمجتمعات الإنسانية المختلفة بصورة لم يسبق لها مثيل.

ويقول هنتنجتون أن الاختلافات بين الحضارات لا تشكل حقيقة واقعة فحسب، وإنما حقيقة جوهرية بالأساس، فالحضارات تختلف وتتمايز عن بعضها فى أمور التاريخ والثقافات والعادات، وأهم من ذلك كله الدين. وهذه الاختلافات والتباينات الثقافية والحضارية هى نتاج قرون متصلة من التفاعلات الإنسانية، ولهذا فإنها لن تختفى فى الأمد المنظور خلافا لما يتوهمه الكثيرون. وهى أكثر عمقا من كونها مجرد اختلافات بين أيديولوجيات أو نظم سياسية، وبالتالى فإنها يمكن أن تنتج أكثر الصراعات الدولية عنفا وضراوة.

٢- أنه لما كان حجم العالم قد تقلص بتأثير إتساع دائرة المبادلات الدولية وثورة المعلومات والاتصالات، إلخ، فإ ن ذلك الوضع الجديد زاد من مدى وخطورة الاحتكاكات على صعيد الوعى الحضارى بشأن أوجه التلاقى والاختلاف بين هذه الحضارات المختلفة.

وحول هذا الأمر بالذات يذكر هنتنجتون أن الدور المزدوج الذى يلعبه الغرب عند هذه المرحلة من تطور العلاقات الدولية المعاصرة قد ساهم بدور مهم كذلك فى إنضاج هذا الوعى الحضارى وتعميقه. فمن ناحية وصل الغرب إلى ذروة مستويات القوة والهيمنة على النظام الدولى، هذا فى الوقت الذى تنامت فيه ظاهرة العودة إلى الجذور التى تنامت بين الحضارات غير الغربية، ومن هنا توزع دور الغرب فى مسارين: أولهما ويتعلق بسعيه إلى إعادة تشكيل ملامح العام المعاصر الذى استجد في مرحلة ما بعد انتهاء الحرب الباردة بينما يتعلق ثانيهما بما يمكن أن تكون عليه مواجهته للقوى الحضارية غير الغربية بما لديها من موارد وتطلعات ومن وعى متزايد بهويتها، وبالتالى فإن المعضلة التى يواجهها الغرب الآن هى كيف يمكن أن يتحقق له النجاح فى هذين الأمرين معا؟

وللتدليل على قوة مركز الغرب فى هذا الصراع الحضارى المتصاعد، يقول هنتنجتون أن النزاع العسكرى بين الدول الغربية ليس واردًا، كما أن القوة العسكرية الغربية ليس لها منافس، وفيما عدا اليابان فإن الغرب لا يواجه تحديًا اقتصاديًا يدعو إلى القلق، هذا بالإضافة إلى أن الغرب بات يسيطر بلا منازع على كافة المؤسسات السياسية والأمنية الدولية وعلى المؤسسات الاقتصادية الدولية التى تضم اليابان مما يزيل من خطر منافستها الاقتصادية للغرب.

ويضيف هنتنجتون، أن القرارات التى تتخذ فى مجلس الأمن أو فى صندوق النقد الدولى تعكس مصالح الغرب بالأساس حتى وإن صيغت بطريقة تجعلها تبدو أمام العالم وكأنها مجرد تعبير عن رغبات المجتمع الدولى. وفى رأيه أن تعبير المجتمع الدولى حل محل تعبير العالم الحر حتى يعطى شرعية للإجراءات والتصرفات التى تخدم مصالح الولايات المتحدة والقوى الغربية الأخرى[1].

---

(١) يمكن الرجوع إلى أصل مقولة هنتنجتون عن صراع الحضارات فى مرحلة ما بعد الحرب الباردة فى:
Samuel P. Huntington, The Clash of Civilizations and the Remaking of World Order, (The Free Press, London: Simon & Schuster 1997, 2002).
----------, The Clash of Civilizations, Foreign Affairs, Summer 1993.
وهناك عرض وتلخيص لهذا المقال الأخير فى مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد ١١٦، إبريل ١٩٩٤، ص ص ٣١٩ – ٣٢٤.
ويمكن الإشارة إلى أن هنتنجتون عاد وأكد على مقولته وربما بصورة أقوى فى مقاله الآخر:
If Not Civilizations, What? Foreign Affairs, Nov-December 1993, PP. 186-194.

أن هذه الأفكار التى تضمنتها نظرية صمويل هنتنجتون عن صراع الحضارات خطيرة للغاية إذ تنحو إلى بث الاعتقاد بأن هناك صراعا ممتدا يشهده عالمنا المعاصر، وهو صراع يدور بين حضارات وثقافات غير متكافئة القوى، أو بتحديد أدق بين حضارة غربية مهيمنة ومتفوقة ومسيطرة، وهى مصممة على أن تبقى كذلك، وبين حضارات أخرى غير غربية هى أقرب لأن تكون مقهورة أومغلوبة على أمرها، ويراد لها ألا تخرج من الشرنقة التى حبسها الغرب فيها.

أن ما يطرحه هنتنجتون فى تفسيره لأسباب الصراعات الدولية الراهنة ينبثق من نظرية عنصرية متحيزة لصالح الحضارة الغربية، أكثر من كونه تحليلا علميا موضوعيا ومتوازنا لدواعى تلك الصراعات وقوى الدفع المحركة لها على ضوء ما استجد في عالم ما بعد الحرب الباردة من متغيرات وتحولات.

صدام حضارات أم حوار حضارات:

وإذا كانت هذه هى محاور نظرية صدام الحضارات بتحليلها وتفسيرها وتقييمها لما ينتاب العالم اليوم من تحولات، وأيضا بتوقعاتها لما ينتظره علي طريق المستقبل من تطورات، فإن هذه النظرية قد وجدت من يتحفظ على منطقها ولا يشاركها فى ما ذهبت إليه من توقعات يميل أكثرها لأن يكون سالبًا ومحبطا، ويزعم أصحاب هذا الاتجاه الأخير أننا لن نكون مقبلين على صدام حضارات كما يحاول هنتنجتون والمشايعون له أن يوعزوا إلينا أو يقنعونا به، وإنما سنكون على عتبة حوار حضارات لا سابق عهد لنا به، وهم يروجون لاعتقادهم هذا استنادا إلى الشواهد الآتية:

(أ) أن القراءة المتأنية والمتأملة للمؤشرات التي تحملها التغيرات الثقافية والأيديولوجية والسياسية والاقتصادية والعلمية والتكنولوجية الراهنة، تؤكد أننا سنكون بصدد ظهور نمط سياسى واقتصادى وثقافى توفيقى جديد، والذى سيحاول أن يؤلف تأليفا خلاقا بين متغيرات تبدو فى ظاهرها متناقضة لكنها فى حقيقتها غير ذلك، ومن أمثلتها:

محاولة التوفيق بين الفردية والجماعية على الصعيد الأيديولوجى والاقتصادى

والسياسى/ محاولة التوفيق بين العلمانية والدين/ محاولة التوفيق بين المصلحتين القطرية والإقليمية والذى يتمثل حاليا فى صيغة التجمعات الاقتصادية الإقليمية/ محاولة التوفيق بين الأنا والآخر على الصعيدين الثقافى والحضارى/ محاولة التوفيق بين رفع معدلات التطور فى الدول المتقدمة ومساعدة دول العالم الثالث على اللحاق بركب التقدم الإنسانى/ محاولة التوفيق بين الإعلام الوطنى والإعلام العالمى الذى سوف تكون له السيادة فى الحقبة القادمة بفضل التقدم المذهل الذى تحقق فى مجال تكنولوجيا الاتصالات على نطاق عالمى واسع، إلخ[1].

(ب) أن هذا النموذج التوفيقى العالمي يتسم بالعديد من المزايا الإيجابية ومنها: التسلح بروح التسامح الثقافى فى مواجهة نزعات التعصب العنصرى/ ازدهار الدعوات التى تؤكد على أهمية اطلاق الطاقات الإنسانية الخلاقة فى كل مكان ضمن سياقات ديمقراطية وتنموية إيجابية وفعالة على كل المستويات، وهو ما يمكن أن يصب لصالح المجتمع الإنسانى كله دون تفرقه بين مجتمعات إنسانية أكثر حضارية وأخرى أقل/ التطور الملحوظ باتجاه قيام مجتمع مدنى عالمى مبنى على احترام حقوق الإنسان وتأمين حرياته السياسية والمدنية والثقافية والدينية فى كل مكان، وهو ما يعد بحد ذاته مظهرًا حيويا للغاية من مظاهر التسامح والحوار والتفاعل الإنسانى الإيجابى بين كافة المجتمعات والثقافات والحضارات الكائنة فى عالمنا المعاصر بدون تمييز، إلخ.

يضيف إلى جملة ماسبق، بروز الكثير من التحديات الهامة التى فرضت نفسها على العالم بأسره وأصبحت تتطلب توفير الدرجة القصوى الممكنة من علاقات التعاون الدولى المشترك لمواجهتها والتغلب على تداعياتها وسلبياتها الكثيرة المحتملة، ومن تلك التحديات على سبيل المثال لا الحصر: تحديات الإرهاب الدولى، وتدهور البيئة، وتفاقم مشكلة الانتشار النووى، وتزايد اتساع الفجوة الاقتصادية والتكنولوجية والاجتماعية التي تفصل بين دول الشمال المتقدم ودول الجنوب النامى، وهكذا.

ومن هذا كله ينتهى أصحاب مفهوم حوار الحضارات إلى القول بأنه مما سوف

(١) السيد يسين: التغيرات العالمية وحوار الحضارات فى عالم متغير، كراسات استراتيجية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، مارس ١٩٩٣، ص ١٢.

يساعد على تحقيق هذه الحضارة الإنسانية الجديدة، ليس التحول الذى يصيب النظم السياسية والاقتصادية الراهنة فحسب ولكن أيضا التحول القياسى وغير المسبوق من مجتمع الصناعة إلى مجتمع المعلومات[١]. من هنا فقد تنامت الدعوة فى مكان حول الحاجة الملحة إلى توسيع آفاق حوار الثقافات والحضارات وتعميقه وتكثيفه. وقد اتسعت أصداء هذه الدعوة فى السنوات الأخيرة وامتدت لتشمل كافة المنظمات الدولية العالمية والإقليمية وغيرها من المنظمات الدولية المتخصصة والإنسانية بل وغير الحكومية على حد سواء.

ومن الأمثلة الدالة على تصاعد اهتمام المجتمع الدولى بحوار الثقافات والحضارات ، القرار الذى صدر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة خلال دورة انعقادها العادية فى نوفمبر ١٩٩٨ الخاص بإعلان عام ٢٠٠١ عاما للحوار بين الحضارات. وقد انبثق اهتمام المنظمة العالمية بحوار الحضارات وضرورة تفعيله وتعميقه من واقع الاعتقاد السائد لدى الكثير من الدول بأن مثل هذا الحوار يعد مدخلا رئيسيا نحو تعزيز العلاقات الودية بين الدول وإزالة التهديدات الموجهة لسلم العالم وأمنه واستقراره وذلك باعتبار أن حوار الحضارات يدعم ثقافة السلام، وأن التعددية الحضارية والثقافية تشكل معلما اساسيا من معالم عملية التطور الحضارى والإنسانى العام، ولأن الإنجازات الحضارية لكل أمة تعد أرثا مشتركا للإنسانية كلها. وفى تقرير الأمين العام للأمم المتحدة فى فبراير ٢٠٠١ جاء أن هدف حوار الحضارات يجب أن يكون البحث عن المعايير والقيم المشتركة وتعزيزها وليس السعى لمضاعفة أوجه الخلاف والصراع[٢]. ووسط هذا المناخ العالمى الإيجابى والمتجاوب بقوة مع مفهوم حوار الحضارات عمدت دول عديدة فى المنظمة العالمية إلى التحذير من المخاطر الشديدة التى يشكلها التطرف القومى والدينى والعرقى على واقع ومستقبل هذا الحوار.

وأيا ما كان الأمر، فإن مما لا يمكن إنكاره هو أن جو النقاش العام الذى ساد فى

---

(١) المرجع السابق، ص ١٣.

(٢) راجع:

د. وليد محمود عبد الناصر: حوار الحضارات على أجندة العلاقات الدولية، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٤٧، يناير ٢٠٠٢، ص ١٨ وما بعدها.

الجمعية العامة للأمم المتحدة خلال الفترة من ١٩٩٨ إلى ٢٠٠١ حول حوار الحضارات قد اتسم بالإجماع على إيجابية التنوع الثقافى وأهميته فى إثراء التقدم الإنسانى، واتضح ذلك جليا بعد الهجمات التى تعرضت لها الولايات المتحدة فى ١١ سبتمبر ٢٠٠١، عندما أكدت دول كثيرة من جديد علي ضرورة تفعيل الحوار بين الحضارات، وأعلنت نبذها للإرهاب وأدانتها له، ودعت إلى تجنب إلصاق تهمة الإرهاب بحضارة معينة كالحضارة الإسلامية. ومن ناحية أخرى فقد أشارت هذه الدول إلى أهمية إبراز الدور المحورى للأمم المتحدة فى حوار الحضارات مع الأخذ فى الاعتبار التعددية الثقافية والحضارية لكل الشعوب والأمم، ورفض زعم حضارة معينة بالتفوق على بقية الحضارات الإنسانية، كما دعت إلى ربط الحوار بصياغة منظومة جديدة للعلاقات الدولية تكون مبنية فى أساسها على احترام المعتقدات الدينية للشعوب واحترام الكرامة الإنسانية ومبادئ العدالة، إلخ[١].

لكن الذى بقى موضع خلاف فى الأمم المتحدة، هو ما يتعلق بطبيعة الآلية التى يلزم إيجادها لتشجيع الحوار بين الحضارات، وهل من الأنسب أن يتخذ ذلك شكل آلية دائمة لمتابعة مجريات هذا الحوار ومواصلة تزويده بقوة الدفع الضرورية، أم أنه يكفى بسبب ظروف المرحلة الراهنة الإبقاء على هذا الحوار الدولى الواسع حرا ومفتوحًا وبعيدا عن تجميده أو تقييده ضمن أطر تنظيمية محددة؟[٢].

وإلى جانب الأمم المتحدة، فقد عبرت جامعة الدول العربية عن اهتمامها الواضح بقضية حوار الحضارات والثقافات، وظهرت بوادر هذا الاهتمام حتى من قبل أن تتعرض الولايات المتحدة للهجوم عليها فى سبتمبر ٢٠٠١. ففى ديسمبر ١٩٩٩ عبرت المجموعة العربية فى الجمعية العامة للأمم المتحدة عن إيمانها بأهمية حوار الحضارات، ونبذها لمفهوم الصراع بين الحضارات، مؤكدة فى الوقت نفسه على أن أسس وركائز هذا الحوار يجب أن تقوم فى صميمها على أفكار المساواة والعدل والتنوع وعلى ثقافة السلام النابعة من قيم التسامح، إلخ. كما أوضحت أن تفعيل الحوار وتعزيزه وإنجاحه يتطلب إزالة كل صور الاحتلال الأجنبى والهيمنة مع احترام سيادة الدول ووحدتها الإقليمية واستقلالها السياسى وعدم التدخل فى شئونها الداخلية واحترام حق الشعوب فى تقرير مصيرها[٣].

(١) المرجع السابق، ص ١٨ – ١٩.
(٢) المرجع السابق، ص ١٨.
(٣) المرجع السابق، ص ١٩.

وبعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ بدأت الدول العربية تدرك مخاطر الربط بين العروبة والإسلام من جهة والإرهاب من جهة أخرى، وما صاحب ذلك من محاولات سياسية وإعلامية وثقافية في الغرب للتعريض بالحضارة العربية الإسلامية، ودعت إلى بذل كل جهد ممكن فى هذه الدول الغربية لمواجهة مروجى التفسيرات المتطرفة أو الجامدة للإسلام، والترويج بالمقابل للفكر الإسلامى المستنير والمنفتح على الآخر وعلى ثقافاته وأفكاره، إلخ.

ولم تشأ منظمة المؤتمر الإسلامى بدورها أن تشذ عن هذا الاتجاه الداعى للتوسع فى إقامة حوار الحضارات. ففى مايو ١٩٩٩ صدر إعلان طهران للحوار بين الحضارات الخاص بالمنظمة.

وقد أكد برنامج العمل التنفيذى لهذا الإعلان على مبدأ وحدة البشر ومسئوليتهم المشتركة لإشاعة العدل والسلم بها، وعلى دور كافة الشعوب والحكومات والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية فى نشر روح التفاعل والتواصل والترويج لثقافة الحوار والتسامح باعتبار ذلك البديل الوحيد للمواجهة والصراع وثقافة الانفراد واستبعاد الآخرين[١].

كما عكس البرنامج وعيا بالتحولات الناتجة عن ثورة المعلومات والاتصالات وظاهرة العولمة وتأثيرها على العلاقات الدولية وما أدت إليه من سقوط للحواجز فى ميادين التجارة والاقتصاد وتبادل السلع والخدمات وحركتها على النطاق العالمى، بالاضافة إلى تأثيرها على الثقافات والقيم الإنسانية، وإدراك أن هذه الآثار تنقسم إلى ما هو إيجابى يخدم قضايا العدل والسلام والمساواة، وما هو سلبى يحتاج إلى علاج جماعى[٢].

أما بالنسبة لمنظمة الفرانكفونية الدولية ودورها فى تشجيع حوار الحضارات، فقد تجلى هذا الاهتمام فى إقدام دول المنظمة على صياغة مشروع إعلان وبرنامج عمل ركز بصورة كاملة على حوار الحضارات والثقافات.

---

(١) المرجع السابق، ص ٢٠.

(١) المرجع السابق، ص ٢٣-٢٤.

وقد أكد مشروع الإعلان وبرنامج العمل على قيم التسامح والمساواة برغم الخلافات فيما بين الثقافات، والاتفاق على قيم مشتركة، والتعاون عبر عملية إثراء متبادل فيما بين الثقافات، وإبراز أن الحوار بين الثقافات يجب أن يكون دائما ومنتظما ويشمل النخبة والشعوب على حد سواء كما كشف عن الأهمية التى توليها الفرانكفونية للتعددية الثقافية عالميا. وحذر مشروع البيان من استغلال العولمة لفرض الهيمنة على قواعد الشرعية الدولية أو السعى لتوحيد النظام القيمى العالمى، ودعا «لبديل حوار الثقافات لبناء توافق دولى حول المعايير الحاكمة للعلاقات الدولية ولتجنب المنهج الانتقائى فى الحديث عن الحقوق والواجبات»، مع الإشارة بصورة خاصة إلى ما يحدث فى الشرق الأوسط، وضرورة أن يكون هدف حوار الثقافات هو جعل العولمة عملية ديمقراطية بدلا من تركها تقضى على الديمقراطية بفرض مفهوم الثقافة المسيطرة دون ما اعتبار لخصوصية الثقافات الأخرى، إلخ[1].

(١) المرجع السابق، ص ٢٤.

obeikandl.com